الفصلِ السادسِ

الدراسة الميدانية

الفصل السادس

الدراسة الميدانية

تمهيد

تطرح الدراسة وصفاً لمجتمع الدراسة وخصائصه، وكيفية تحديد حجم العينة واختيارها، إلى جانب استعراض تطوير استبانة الاستقصاء وقياس صدقها وثباتها للحكم على مدى صلاحيتها في قياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم، إلى جانب سرد الاختبارات والمعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة الميدانية والإجابة على تساؤلات الدراسة.

بلغ عدد سكان محافظة رفح 217،758 نسمة عند منتصف عام 2014م، ويمثل اللاجئين ما نسبته 84.30% من مجمل سكان المحافظة، ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في محافظة رفح والبالغ عددهم حوالي 183،579 لاجئ. [1]

❖ محافظة رفح

تعتبر محافظة رفح من المدن التاريخية القديمة، حيث أنشأت قبل 5000 سنة، وتعددت الأسماء لها، حيث كان منها في عهد الفراعنة (روبيهودي)، وفي عهد الآشوريين (فيجو)، وفي عهد الرومان، واليونان (رافيا)، وأطلق عليها العرب اسم رفح، تقع محافظة رفح في أقصى جنوب محافظات قطاع غزة، حيث تبعد عن مدينة غزة حوالي 35كم وعن خانيونس 15 كم، قسمت مدينة رفح بعد اتفاقية كامبديفيد إلى شطرين، حيث استعادت مصر سيناء ووضعت أسلاك شائكة لتضمن الوحدة الاجتماعية والاجتماعية للمحافظة، ومن ثم انفصلت رفح عن سيناء. [2]

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظات قطاع غزة الإحصائي السنوي 2014. رام الله – فلسطين، 2014م، ص58.

(2) شبكة القدس، معلومات عن مدينة رفح، المحور الثقافي والتاريخي، شبكة القدس للحوار، 22 فبراير 2012م.

(www.elqudos.com/vb/showthread,php?t25376, 01.04.2015)

تتكـون محافظــة رفـح مـن 12 حـي وتجمعـات سـكانية وهـي: منطقـة المواصي، تل السلطان، وسط البلد (مخيم اللاجئين)، رفح الغربية، الحشاش، حي النخلة، خربة العدس، حي السلام، الجنينة.[1]

وأيضاً أنشى حديثاً تجمعات سكانية أخرى منها الحي السعودي1، والحي السعودي 2، ومنطقة البراهمة أصبحت مكتظة سكانيا وأنشى في هذه التجمعات أكثر من 10 مدارس ما بين وكالة وحكومة.

محافظة رفح هي المنطقة الخامسة لمحافظات قطاع غزة، حيث قدر الجهاز المركزي للإحصاء تعداد السكان في منتصف عام 2014م حوالي (217،758) نسمة أي ما يعادل نسبة (12.33 %) من إجمالي عدد سكان محافظات قطاع غزة، و تبلغ مساحة محافظة رفح حوالي 64 كم2 أي ما يعادل نسبة (17.53%) من مساحة محافظة قطاع غزة الخمسة ، كما يوجد بها 79 مدرسة منها 35 مدرسة و 42 وكالة و 2 خاصة أو أهلية، ويبلغ عدد اللاجئين ما يعادل نسبة (84.30 %) من إجمالي عدد سكان المحافظة أي 183،579.[2]

استخدمت الدراسة أسلوب العينة نظراً لصعوبة وارتفاع تكلفة الوصول لجميع اللاجئين الفلسطينيين في محافظة رفح، وقد تم تحديد عينة الدراسة من بين اللاجئين الفلسطينيين في محافظة رفح بالطريقة العشوائية متعددة المراحل، مع مراعاة تمثيل المجتمع من حيث المتغيرات الأساسية ذات الصلة بالدراسة، ونظراً لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى قياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم، من اعتمادها على متغيرات وصفية فإن حجم العينة المناسب يمكن تقديره من القانون التالي:[3]

$$n_0 = \frac{z^2 pq}{e^2}$$

حيث z قيمة التوزيع الطبيعي المعياري وتساوي 1.96 عند مستوى دلالة 0.05 .

p هي نسبة النجاح في التجربة العشوائية.

q هي نسبة الفشل في التجربة العشوائية، حيث $q = 1 - p$.

---

(1) وفا: رفح، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني" وفا"، 22 فبراير 2008م.
(www.wfainfo.ps/atemplate.aspx?id=3294, 01.04.2015)

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظات قطاع غزة ، مصدر سابق ، ص58.

(3) Bartlett, et al, 2001

هي مقدار الخطأ في التقدير. e

وحيث أن احتمال موافقة اللاجئين الفلسطينيين في محافظة رفح على أي من فقرات الاستبانة غير معروف في أي من الدراسات السابقة، فتم افتراض قيمة p تساوي 0.5 وعليه تكون قيمة q تساوي 0.5. وباعتبار أن مقدار الخطأ في التقدير تساوي 0.05 فإن حجم العينة يحسب كالتالي:

$$n_0 = \frac{(1.96)^2(0.5)(0.5)}{(0.05)^2} \approx 385$$

وتحسباً لحدوث حالات عدم استجابة أو الحصول على استجابات غير مكتملة، تم توزيع 420 استبانة لجمع البيانات. تتمثل وحدات المعاينة في اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في محافظة رفح والبالغة أعمارهم 18 سنة فأكثر.

محددات الدراسة الميدانية

تم تعبئة استبانة الاستقصاء خلال شهر مارس 2015 بإشراف مباشر من الباحثة ومساعدة فريق من المتطوعين والمتطوعات تم تدريبهم من قبل الباحثة على منهجية اختيار المبحوثين وكذلك على طريقة تعبئة الاستبانات.

تصميم استبانة الاستقصاء

قامت الباحثة بتطوير استبانة الاستقصاء بصورتها الأولى بعد إطلاعها ودراستها للأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحديد الأدوات البحثية المستخدمة بها. وقد قامت الباحثة بعرض الاستبانة بصورتها الأولية على مشرفي البحث، وعلى خمسة من الأكاديميين المتخصصين في حقل الدراسة، وتم إرفاقهم في الملحق رقم (1)، وقد توزعت أسئلة الاستبانة على سبعة أقسام رئيسة وهي كالتالي:

القسم الأول: البيانات الشخصية وتشمل (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، منطقة السكن، مستوى دخل الأسرة، المستوى التعليمي والعمل) .

القسم الثاني: تقييم عام للحالة السياسية الفلسطينية.

القسم الثالث: الحدود والأمن.

القسم الرابع: اللاجئين.

القسم الخامس: الاستيطان.

القسم السادس: القدس

القسم السابع: المياه.

ونظرا لطبيعة الدراسة وتنوع وتعدد أقسامها استخدمت الباحثة مقاييس متنوعة في الأقسام السبعة، ففي حين توزعت استجابات أسئلة القسم الأول إلى فئات بخيارات تناسب طبيعة المجتمع لتكون قادرة على التعبير عن خصائصه بدقة عالية. تعددت أنواع المقاييس في الأقسام الستة الباقية لتحقيق أهداف الدراسة. فقد تم توظيف أسئلة مغلقة ذات إجابة واحدة وأسئلة تتطلب ترتيباً للخيارات حسب الأهمية بهدف الوصول لفهم أعمق وأدق لخصائص العينة وبما يساعد على فهم وقياس اتجاهاتها نحو قضايا الحل الدائم.

صدق استبانة الاستقصاء

يقصد بصدق الأداة هو قدرتها على قياس ما وضعت من أجل قياسه، مما يرفع مستوى الثقة بالنتائج،[1] ونظرا لطبيعة أسئلة الاستبانة التي لا تشتمل على

(1) عبد الحميد، محمد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة ص 30.

مقاييس تراكمية لم تتمكن الباحثة من استخدام الاختبارات الشائعة للصدق مثل صدق الاتساق الداخلي أو الصدق البنائي، أو حتى أي من اختبارات الثبات المألوفة مثل اختبار كرونباخ ألفا ومعاملات الارتباط. لذا فقد استخدمت الباحثة طريقتين للتحقق من صدق استبانة الاستقصاء وهي:

أ. صدق المحكمين:

لاختبار مدى صلاحية الاستبانة لقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم، قامت الباحثة بعرض الاستبانة بشكلها الأولي على خمسة محكمين –بهدف الحكم على صلاحيتها لقياس ما وضعت من أجل قياسه وملائمة فقراتها وكفاية خياراتها وترتيبها. بالإضافة إلى سلامة ووضوح صياغتها. وقد أرفقت الباحثة بالاستبانة خطة الدراسة مبين فيها عنوانها، أهدافها، تساؤلاتها وفرضياتها لتكون عوناً للمحكمين في مهمتهم، وقد استجابت الباحثة للتعديلات التي اتفق عليها غالبية المحكمين، واسترشدت ببقية التعليقات بعد العودة إلى مشرفيها، و قد قامت الباحثة بإجراء التعديلات التالية على النسخة الأولية للاستبانة:

1 – حذف بعض الفقرات التي كانت مكررة أو بعيدة عن الموضوع.

2 – إعادة صياغة بعض الفقرات ودمج فقرات أخرى.

وبإجراء التعديلات أصبحت الاستمارة جاهزة لاختبار صدق اتساقها الداخلي وصدقها البنائي.

ب. استجابات العينة الاستطلاعية:

رغبة من الباحثة في جعل الاستمارة أكثر قدرة على قياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم، اعتمدت الباحثة على عينة عشوائية استطلاعية حجمها (30) لاجئ من محافظة رفح وطلبت منهم تعبئة الاستمارة بهدف الوقوف على الجوانب التالية:

- ملاحظة وتقدير فهم المبحوثين للمصطلحات و المفاهيم الواردة في الاستبانة.
- ملاحظة أثر صياغة أو ترتيب الأسئلة في توجيه المبحوثين نحو استجابات معينة.
- تقدير الوقت اللازم لتعبئة الاستبانة لتكون مقبولة من المبحوثين.

و في ضوء هذه الملاحظات قامت الباحثة بإجراء التعديلات التالية على الاستمارة:

إعادة ترتيب السيناريوهات المتوقعة لحلول بعض قضايا الحل النهائي نظراً لتأثر المبحوثين بما هو معروض في الاستبانة، وبإجراء التعديلات المقترحة من

كلاً من المحكمين وكذلك ما تم ملاحظته من خلال العينة الاستطلاعية تكون الاستبانة في شكلها الحالة جاهزة لجمع البيانات من عينة الدراسة.

المعالجات الإحصائية

استخدمت الباحثة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences(SPSS) الإصدار 16 لتصميم نموذج الاستمارة و كذلك تفريغ و إدخال البيانات بعد ترميزها ليصار إلى معالجتها إحصائياً لوصف خصائص العينة والحكم على فرضيات الدراسة. وقد تم استخدام المقاييس والدوال الإحصائية التالية:

أ - التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (Mean and Standard deviation، Percentages،Frequency): واستخدمته الباحثة لوصف التكرارات في عينة الدراسة، و ترتيب الأولويات وفي اختبار الفرضيات.

ب - الأعمدة المستطيلة (Bar chart): واستخدمتها الباحثة في عرض التكرارات وبيان متوسط أهمية القضايا و درجة قبول السيناريوهات المطروحة.

ت - الدائرة البيانية (Pie chart): واستخدمت في عرض التوزيع النسبي لآراء ومواقف العينة.

ث - اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA): لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين أكثر من مجموعتين من البيانات. واستخدمته الباحثة لدراسة أي فروق تعزى للعمر ومستوى دخل الأسرة.

ج - اختبار بونفيروني (Bonferroni): لتحديد أي من المجموعات في تحليل التباين الأحادي يعزى إليها الفرق.

التحليل الوصفي للعينة

تعرض الدراسة نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة بهدف فهم خصائص العينة واتجاهاتها وتمهيداً للإجابة على أسئلة الدراسة والحكم على فرضياتها، وقد قامت الباحثة بتوزيع (420) استبانة استقصاء على عينة عشوائية من اللاجئين القاطنين في مخيمات رفح ومدنها بمحافظة رفح، وبلغ عدد الاستبانات الكاملة (406) استبانة أي ما نسبته 96.67% من مجمل الاستمارات الموزعة.

التحليل الوصفي للبيانات الشخصية

جدول رقم (9) يعرض توزيع عينة الدراسة بحسب البيانات الشخصية لعينة الدراسة، فقد توزعت العينة تقريباً مناصفة بحسب الجنس حيث مثل الذكور ما نسبته (51.5%) من العينة وهي نسبة مقاربة للنسبة العامة في محافظة رفح وكذلك في الأراضي الفلسطينية. يعكس التوزيع النسبي للعمر في عينة الدراسة أحد أهم سمات المجتمع الفلسطيني بشكل عام كونه مجتمعاً فتياً، حيث مثلت الفئة العمرية 18 -30 سنة حوالي 60% من العينة بينما مثلت الفئة العمرية 31 -40 سنة ما نسبته 28.1%. أكثر من نصف العينة (53.4%) من المتزوجين، بينما كانت نسبة الأعزب 39.7% من العينة جميعهم من الفئة العمرية 18 -30 سنة. 56.9% من العينة يقيمون في المدينة بينما 43.1% من العينة يقيمون في المخيم.

جدول رقم (9): توزيع عينة الدراسة بحسب البيانات الشخصية

م	المتغير	الخيارات	العدد (ن)	النسبة المئوية (%)
1	الجنس	ذكر	209	%51.5
		أنثى	197	%48.5
2	العمر	من 18 -30 سنة	241	%59.4
		من 31 – 40 سنة	114	%28.1
		أكبر من 41 سنة	51	%12.6
3	الحالة الاجتماعية	متزوج	217	%53.4
		أعزب	161	%39.7
		مطلق	16	%3.9
		أرمل	12	%3.0
4	منطقة السكن	مدينة	231	%56.9
		مخيم	175	%43.1
5	مستوى الدخل	أقل من 500 شيكل	154	%37.9
		من 501 – 1500 شيكل	139	%34.2
		من 1501 – 3000 شيكل	72	%17.7
		أكثر من 3000 شيكل	41	%10.1
6	المستوى التعليمي	ثانوية فأقل	116	%28.6
		دبلوم	76	%18.7
		بكالوريوس	198	%48.8
		دراسات عليا	16	%3.9
7	حالة العمل	أعمل	183	%45.1
		لا أعمل	223	%54.9
8	طبيعة العمل (ن=183)	موظف حكومي	57	%30.8
		قطاع خاص	73	%39.5
		قطاع أهلي	24	%13.0
		وكالة	31	%16.8
المجموع			406	%100

حوالي 70% من عينة الدراسة قدروا مستوى الدخل لديهم بأقل من 1500 شيكل ويعود ذلك لارتفاع نسبة الشباب في العينة و نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة الملازمة للحصار المفروض على قطاع غزة. وتوقف صرف

رواتب موظفي حكومة غزة، علاوة على صرف 60% من رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية وانعكاسات ذلك على الحالة الاقتصادية العامة.

حوالي نصف العينة (48.8%) يحملون درجة البكالوريوس، فيما بلغت نسبة من أتموا الدراسات العليا (ماجستير أو دكتوراة) 3.6% فقط، كما بلغت نسبة الذين يعملون 45.1% توزعوا بحسب طبيعة عملهم على النحو التالي حوالي ثلثهم يعملون في القطاع الحكومي، وأكثر من الثلث قليلاً يعملون في القطاع الخاص، بينما يعمل ما نسبته 13% في القطاع الأهلي نتيجة توسع خدمات هذا القطاع في ظل تجمد التوظيف الحكومي.

التحليل الوصفي لتقييم الحالة الفلسطينية العامة

يعرض شكل رقم (4) الدائرة البيانية للتوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول الوضع السياسي الراهن. تظهر النتائج أن حوالي ثلثي العينة (63.%) وصفت الوضع بأنه ضعيف، فيما رأي 8% فقط من العينة أو الوضع جيد. وذلك يرجع إلى الحالة السياسية والاقتصادية السيئة التي تنتاب المجتمع الفلسطيني فهناك انقسام وحصار مفروض على قطاع غزة وإغلاق كامل للمعابر ويوجد حكومتين منقسمتين وموظفين لا يتقاضون رواتب وسياسة أمر واقع فكل ذلك يشعر الجميع بأن الحالة الفلسطينية العامة سيئة وضعيفة للغاية حيث جمود المفاوضات وعدم إحرازها أي نتاج وتعنت الموقف الإسرائيلي وتوالي الحروب على غزة 2008، 2011، 2014 كل هذا أضعف المجتمع الفلسطيني وجعل موقفه السياسي ضعيف جداً وغير مشجع لاستمرار عملية التفاوض.

حيث تطابقت هذه الدراسة مع نتائج استطلاع نفذ في حزيران 2014، فكان 52% من المستطلعين يقولون أن الأوضاع سيئة جداً، و 24% يقولون أن الأوضاع إيجابية وهذه الدراسة تكون متقاربة مع نتائج هذا الاستطلاع الذي جاء قبل نشوب عدوان 2014م. [1] وهناك استطلاع رأي آخر نفذ عام 2015م كانت نتائجه تتقارب مع نتائج دراسة الباحثة من أن الوضع إيجابي حيث أعرب 8% من المستطلعين عن تقيمهم للوضع بأنه إيجابي.[2] كما تتقارب نتائج الدراسة مع نتائج استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية المسحية الذي نفذ

---

(1) المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية المسيحية، نتائج استطلاع رقم 52، ت: 15 -7 حزيران، 2014م.

(2) المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية المسيحية، نتائج استطلاع رأي رقم55، ت 21/19 مارس 2015م.

عام 2010م وكانت نتائجه أيضاً تقاربت مع نتائج دراسة البحث من حيث أن الوضع إيجابي فقد قال 15% من المستطلعين أن الوضع إيجابي.[1]

(1) المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية المسحية، نتائج استطلاع رأي رقم38، ت 16 -18كانون اول2010.

شكل رقم (4)
الدائرة البيانية للتوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول الوضع السياسي الراهن، (ن=406).

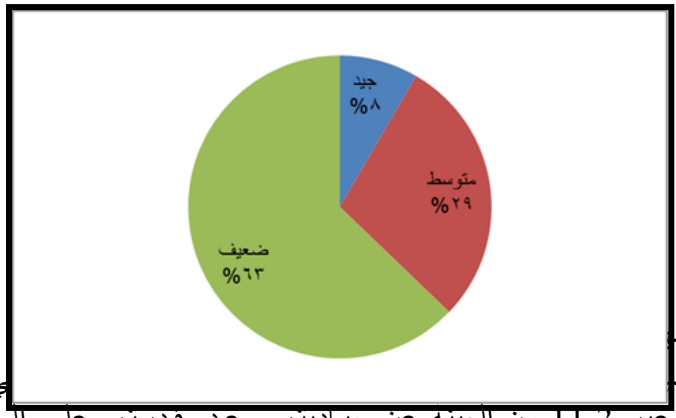

كما أظ المجتمع الفلسطيني يس ي الاتجاه الصحيح بينما عبر 11.3 من العينة عن حيادهم وعدم قدرتهم على الحكم على صواب المسار كما هو مبين في الشكل رقم (5)، وذلك يرجع إلى حالة الضبابية التي تعتري الواقع الفلسطيني في ظل تداخل العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على الساحة الفلسطينية، فعلى المستوى الداخلي أصبح المجتمع الفلسطيني فاقداً الأمل من أي تقدم يحرز في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي تارة تعود وتارة تتجمد، إلى جانب الانقسام الفلسطيني الداخلي عام 2007م وانتقال السلطة بالقوة إلى حماس لتحكم غزة، جعل غزة منعزلة عن من حولها حيث فرض عليها حصار مطبق ومن ثم انقسمت السلطة إلى غزة والضفة، حالة الفلتان الأمني وانتشار حوادث القتل وارتفاع معدل الجريمة كل ذلك أتى بالمجتمع الفلسطيني إلى مرحلة متأخرة تجعله يسير على السير في الاتجاه الخاطئ، في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم العام المستمر في الأسعار، مع انعدام أي أفق أو رؤية واضحة لحل الأزمات المتفاقمة في قطاع غزة، والفشل المتتالي في عملية المصالحة الداخلية الفلسطينية، وتوجه أبو مازن إلى مجلس الأمن لجعل فلسطين عضو في الأمم المتحدة، ولم يتمكن إلَّا من الحصول على عضو مراقب فقط، كل ذلك جعل الفلسطينيين يعتقدون أن الوضع والحالة الفلسطينية تسير في الاتجاه الخاطئ وأن انقسام المجتمع الفلسطيني هو خطر كبير على القضية الفلسطينية. إلى جانب الأحداث السريعة التي تشهدها المنطقة العربية كاندلاع ثورات الربيع العربي وتغيير أنظمة الحكم والذي أثر بالسلب على القضية الفلسطينية، حيث الترابط الجغرافي كمثال بين حدود قطاع غزة ومصر، ووجود الأنفاق على حدود غزة لتخفيف وطأة الحصار وانتقال زمام الحكم إلى الإسلاميين ومن ثم ترك التحكم إلى المؤسسة العسكرية والإرهاب الموجود في سيناء كل ذلك

جعل غزة مصدراً لأي حركة مشبوهة تحدث في الإقليم القريب منها، مع وظهور حركات ما تسمى بالدولة الإسلامية المتمثلة بداعش، وسياستها البعيدة كل البعد عن سماحة الإسلام.

تلك النتائج تتفق مع استطلاع رأي نفذه معهد العالم العربي أوراد في 2-4 أبريل 2013م[1]، حيث صرح 52% من المستطلعين بأن المجتمع الفلسطيني يسير في الاتجاه الخاطئ وذلك يتفق ويتقارب مع نتائج دراسة الباحث، وتختلف مع نتائج استطلاع معهد العالم العربي أوراد الذي نفذ في كانون الأول 2013م،[2] حيث عبر 78% من المستطلعين أن المجتمع الفلسطيني يسير في الاتجاه الصحيح وهذا يتعارض بشكل كلي مع نتائج دراسة الباحث التي كانت 5.7 % فقط من يقولون بأن المجتمع الفلسطيني يسير في الاتجاه الصحيح، وذلك يرجع إلى عوامل كثيرة منذ 2013م إلى 2015م كازدياد سوء الحالة الأمنية وعدوان 2014م، واستمرار الحصار، ووصول عملية المصالحة الفلسطينية الداخلية إلى طريق مسدود والتي كانت بدت تلوح انفراجاً فيها في عام 2013م، لكن ذلك أتى بالحالة السياسية إلى الاتجاه الخاطئ وفق اتجاهات اللاجئين في محافظة رفح، هناك أيضاً استطلاع آخر اتفقت نتائجه مع دراسة الباحث ويأتي من نتائج الباحث وهو أن 74% من المستطلعين يرون أن المجتمع الفلسطيني يسير في الاتجاه الخاطئ.[3]

وتشير الباحثة الى أن التغير والتطور في اتجاهات الرأي لا تتمتع بالثبات النسبي في القضايا التي تتسم بالتغيرات السريعة أو المبنية على مشاريع لا تجد نور الحياة كما هو أعلاه ، ألا أنها تتميز بنوع من الثبات النسبي طويل المدى في القضايا الشائكة والقائمة على اعتقاد بأن انجازها يحتاج الى تطورات نوعية وجذرية كما هو الحال مثلاً في موضوع اللاجئين وحق العودة كما سنرى لاحقاً.

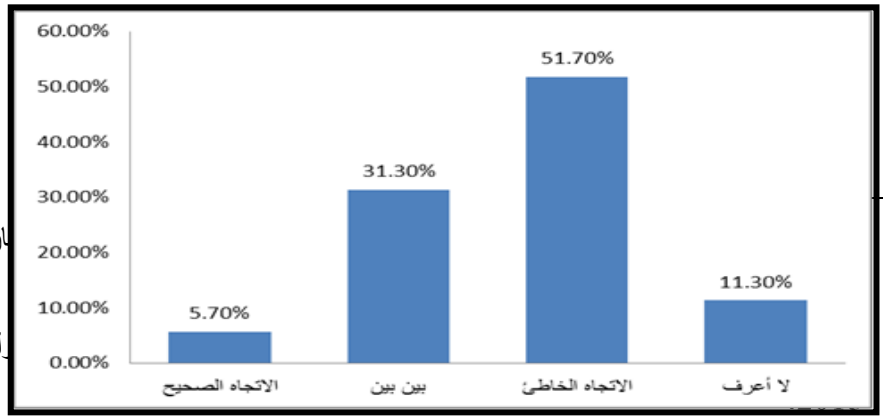

(1) ان،

(2) ل،

(3) استطلاع رأي، نفذه معهد العالم العربي (أوراد)، القدس دوت كوم، ت 14 نيسان، 2015.

شكل رقم(5)
الأعمدة المستطيلة للتوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول اتجاه المجتمع الفلسطيني، (ن=406).

ويعرض الشكل رقم (6) قضايا الحل النهائي مرتبة تنازلياً من اليسار إلى اليمين بحسب معدل درجة الأهمية، حيث منحت القضية المهمة جداً 4 نقاط، والقضية المهمة 3 نقاط، والقضية غير المهمة نقطتين والقضية غير المهمة أبدا نقطة واحدة. يبين الشكل أن جميع القضايا حازت على معدل نقاط أعلى من 2.9 نقطة بما يدلل على أهميتها، كما وتظهر النتائج أن قضية القدس جاءت في المرتبة الأولى وبمعدل 3.93 نقطة، تلتها قضية المياه في المرتبة الثانية وبمعدل 3.38 نقطة، تلتها قضية اللاجئين في المرتبة الثالثة بمعدل 3.31 نقطة، بينما جاءت قضية الاستيطان في المرتبة الرابعة بمعدل 3.01 نقطة، وقضية الحدود و الأمن في المرتبة الخامسة والأخيرة بمعدل 2.99 نقطة.

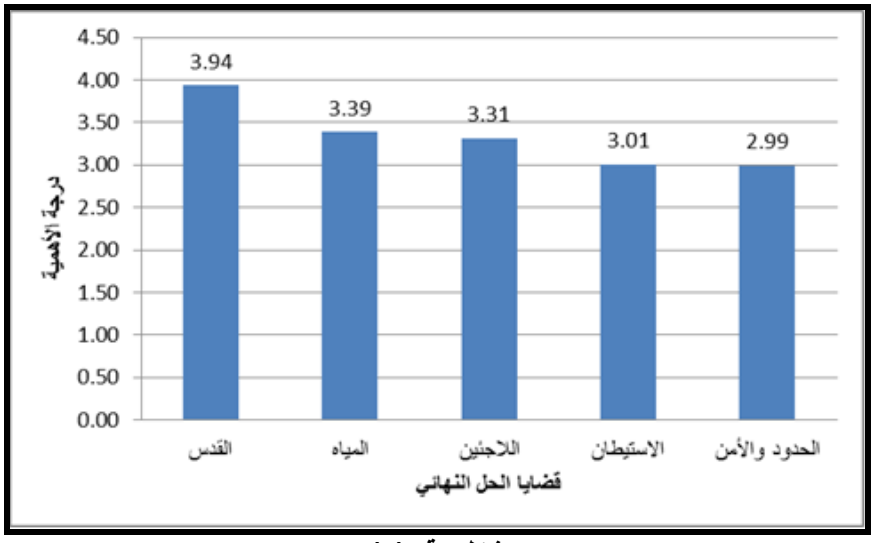

شكل رقم (6)
الأعمدة البيانية لمتوسط درجة أهمية قضايا الحل النهائي، (ن=406).

التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية الحدود والأمن

يعرض شكل رقم (7) الرسم البياني للأعمدة المستطيلة لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي فيما يتعلق بالحدود والأمن من وجهة نظر

374 من المبحوثين الذين قاموا بترتيب السيناريوهات الأربعة المقترحة، فيما لم يعرف 32 من المشاركين ترتيب هذه السيناريوهات.

تظهر النتائج أن سيناريو دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 قد جاء بالمرتبة الأولى بوزن 4.42 نقطة، تلاه سيناريو وضع غور الأردن تحت الإدارة الدولية مع الانتفاع الكامل للفلسطينيين في المرتبة الثانية بوزن 3.82 نقطة، أما سيناريو وضع غور الأردن تحت الإدارة الفلسطينية مع تواجد قوات إسرائيلية و بعدد محدود على حدود الغور فقد جاء في المرتبة الثالثة بوزن 3.16 نقطة، بينما جاء سيناريو دولة على حدود قطاع غزة منفصلة عن الضفة وضم الضفة للملكة الأردنية في المرتبة الأخيرة بوزن 2.56 نقطة.

وتبرر الباحثة بأن ارتفاع نسبة من يرون سيناريو دولة فلسطينية على حدود حزيران 1967م، عن باقي السيناريوهات يرجع إلى أن ووجود دولة ذات حدود أمر مهم لدى الفلسطينيين وتوجهاتهم تقبل بهذه الحدود في ظل ما عانوه من غطرسة المحتل وشتات قضيته وعدم تمكنهم من الحصول على أي من الحقول التي أخذت منهم سلباً منذ احتلال فلسطين التاريخية، وحالة المعاناة التي يعنيها المواطنون على المعابر التي يسيطر عليها الجانب الإسرائيلي أو الجانب العربي المصري أو الأردني، كما يبرر الباحث حالة الرفض لسيناريو دولة على حدود غزة منفصلة عن الضفة، وضم الضفة للمملكة الأردنية الهاشمية، لأن ذلك يعني اختزال القضية الفلسطينية في وجود دولة في غزة ومن ثم في ملف القضية الفلسطينية وعدم المطالبة بحقوق اللاجئين وحق العودة وتفكيك المستوطنات وضياع القدس، وكل ذلك ينتهي بوجود الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على أقل القليل حدود عام 1967م، فهم متمسكون بحقوقهم وإن طالت المدة، فالضياع الذي يعانيه المجتمع الفلسطيني، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتحكمه في منافذ القطاع والضفة جواً وبراً وبحراً، وشن العدوان واحد تلو الآخر، يجعل الفلسطينيين يفكرون في وضع حل لهذا بالقبول بدولة على حدود الرابع من حزيران 1967م التي من الممكن أن تجلب لهم الاستقرار وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهم.

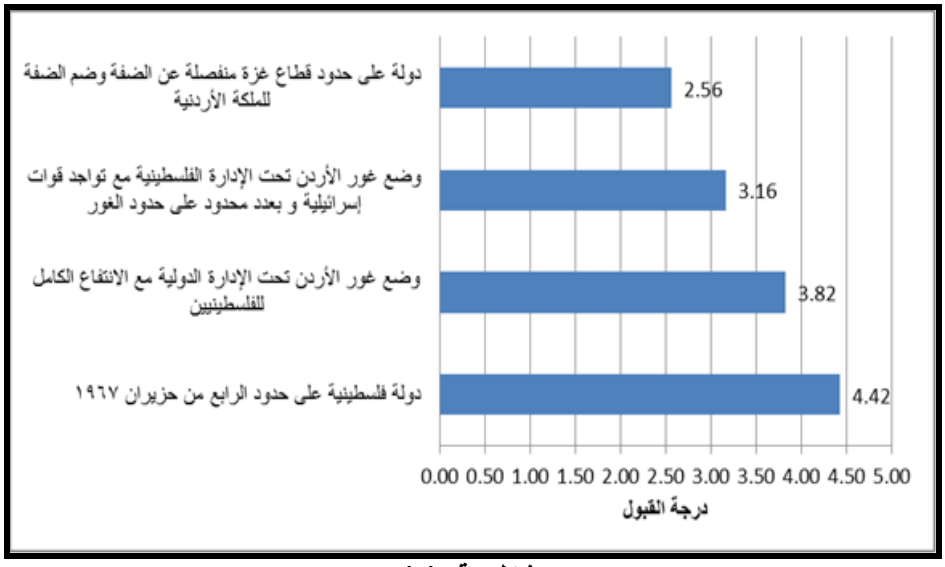

شكل رقم (7)
الأعمدة البيانية لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي للحدود والأمن، (ن=374).

ويرى حوالي ثلثي العينة (62.6%) بأن التصور المقبول لديهم لحدود الدولة الفلسطينية المستقبلية هو حدود عام 1948م، فيما يرى ما نسبته 19% بأن حدود الرابع من حزيران 1967 هي التصور المقبول، كما هو مبين في جدول رقم (10). ولم يلقى تصورات ضم غزة مع سيناء أو ضم الضفة للمملكة الأردنية أكثر من 6% من قبول المبحوثين.

ويرجع قبول اللاجئين في محافظة رفح لتصور أن حدود الدولة الفلسطينية المستقلة لديهم هي حدود 1948م بنسبة 62.6% إلى أن لديهم آمال كثيرة متعلقة بأن يوماً ما سيتم الرجوع إلى حدود الدولة الفلسطينية التاريخية، وهي المستقبل لديهم وهنا ترجع الأمور إلى العاطفة الجياشة لدى الكثير من الفلسطينيين وميولهم في معرفة ورؤية فلسطين التاريخية، والعيش بها كونها الأرض الكنعانية، والدولة التي تم انتزاعها قسراً من الفلسطينيين ذات المناخ المتميز والإطلالة الجميلة، لذلك كانت خيار أول لديهم في للحصول على دولة يتمتعون بها باستقرار وأمان بينما يرى 19% من المبحوثين بأن دولة ذات حدود 1967 هي تصور مقبول لديهم للدولة الفلسطينية إذا لم يتمكنوا من الحصول على دولة ذات حدود فلسطين التاريخية، وذلك مهم جداً في تدرج الأهمية لدى اتجاهات المبحوثين.

جدول رقم (10)

التوزيع النسبي لآراء المبحوثين للتصور المقبول لديهم لحدود الدولة الفلسطينية المستقبلية

م	التصور	التكرار	النسبة
1	فلسطين التاريخية حدود 1948	254	%62.6
2	حدود الرابع من حزيران 1967	77	%19.0
3	ضم قطاع غزة مع سيناء وإقامة دولة منفصلة عن الضفة	17	%4.2
4	ضم الضفة المحتلة للمملكة الأردنية ووضعها تحت الإدارة الأردنية	6	%1.5
5	لا أعرف	52	%12.8
المجموع		406	%100.0

تظهر نتائج التحليل بأنه أيد 17% فقط من المبحوثين السيطرة الإسرائيلية المؤقتة على حدود الضفة المحتلة من جهة الأردن خلال المرحلة الأولى من الاتفاق النهائي، ويرجع ذلك التأييد إلى أن هذه المرحلة هي مرحلة مؤقتة ليست دائمة لتواجدهم، وأنهم بعد ذلك سوف ستنتهي هذه السيطرة ولا يمكن الفلسطيني من امتلاك حدود الضفة المحتلة من جهة الأردن.

كما عبر حوالي ثلث العينة (32.0%) عن رأيهم بأن مفهوم الدولة الواحدة يعني لهم "دولة واحدة ممتدة لحدود فلسطين التاريخية للفلسطينيين واليهود حتى لو كان اليهود هم الأغلبية"، فيما أفاد حوالي 40% بأنهم لا يؤيدون أي من الخيارات الثلاثة الأولى الواردة في جدول رقم (11) أو أن لا رأي لديهم.

نسبة ليست بقليلة عبرت عن أن الدولة الواحدة يعني لهم بأنها دولة ممتدة لحدود فلسطين التاريخية الفلسطينية واليهود حتى لو كان اليهود هم الأغلبية، حيث كانت النسبة 32% وهي النسبة الأعلى في الخيارات المذكورة لدى الباحثين وهذا يعني بأن هناك توجه للعيش إلى جانب اليهود وأنه مقبول لديهم التواجد مع اليهود في حدود واحدة وذلك يدل على ارتفاع مستوى الإدراك والوعي لدى المبحوثين في محافظة رفح، وأن قبولهم بهذا الحل يرجع إلى أن دولة إسرائيل قائمة بالفعل ولا بد من التعايش السلمي مهما وفق هذا الحل، وتتقارب هذه النتائج مع نتائج استطلاع رأي قام به مركز بحوث في تاريخ 5 إلى 7 حزيران 2014م حيث نتج عنه 31 % يقولون بأن حل الدولة الواحدة هي التي يتمتع فيها العرب واليهود بالمساواة ويعارض هذا الحل نسبة 68%.[1]

بينما أفاد 40% من البحوثين بأنهم لا يؤيدون أي من الخيارات المذكورة حول مفهوم حل الدولة الواحدة وذلك يرجع إلى عدم إدراكهم للخيارات وما تعني أي أنه قد يلتبس عليهم الأمر ولا يفهمون مدى معنى هذه الخيارات، أو أن حالة

(1) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية، تاريخ استطلاع رقم 52، ت 5 إلى 7 حزيران، 2014.

الكـره والحقـد تجـاه اليهـود بسـبب الممارسـات العنصـرية والقتـل والتـدمير والاعتداءات المستمرة ضد أبناء الشعب الفلسطيني منذ أكثر من نصف قرن، أدى إلى وجود فئة ترفض التعايش معهم حتى لو كان ذلك سيتسبب في معاناتهم طويلاً أو بشكل مستمر دون انتهاء.

جدول رقم (11)

التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول مفهوم الدولة الواحدة

م	التصور	التكرار	النسبة
1	دولة واحدة ممتدة لحدود فلسطين التاريخية للفلسطينيين واليهود حتى لو كان اليهود هم الأغلبية	130	%32.0
2	دولة لكلا الشعبين ولكن فقط إذا كان الفلسطينيين هم الأغلبية	48	%11.8
3	دولة واحدة بغض النظر عن أي جماعة تمثل الأغلبية	69	%17.0
4	لا خيار من الخيارات المذكورة أعلاه	111	%27.3
5	لا أعرف \ ليس لدي رأي	48	%11.8
المجموع		406	%100.0

لم تلقى خيارات إقامة دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني إلى جانب دولة إسرائيل، أو إقامة دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني إلى جانب إسرائيل كدولة ثنائية القومية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي سوى قبول 12.1% و 18.0% من المبحوثين حول مفهوم حل الدولتين كما هو مبين في جدول رقم (4)، ورأي غالبية المبحوثين (54.4%) أن أي منهما لا يعبر عن أرائهم.

ويمكن تبرير أن نسبة 54.4% أظهرت بأن الخيارات السابقة حول مفهوم حل الدولتين لا تعبر عن آرائها إلى أنهم يبحثون عن حل جذري لوجود الدولة الفلسطينية والعيش بأمن وسلام، وذلك يتعارض مع نتائج استطلاعات الرأي حول هذه المسألة حيث كانت نسبة 71% تعارض التخلي عن حل الدولتين وتتبنى حل الدولة الواحدة، ووفق نفس الاستطلاع يرى 58% أن حل الدولتين لم يعد عملياً بسبب التوسع الاستيطاني وأن 38% يقولون بأنه لا يزال عملياً.[1]

كما أظهرت نتائج استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مارس 2015م أن 51% تؤيد حل الدولتين و48% تعارض حل الدولتين وذلك يظهر هناك اتفاق في النتائج لدى الباحث واستطلاع الرأي ولدى نفس الاستطلاع أظهرت نتائج أخرى تقول أنه لا يزال عملياً.[2] حيث النتائج هنا متقاربة في معارضة خيار حل الدولتين، فيبدوا أن حل الدولتين لا يناسب سوى نسبة قليلة من المبحوثين.

---

(1) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رقم52، ت 5 -7يونيو، 2014.

(2) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رأي رقم 55، ت19 -21 مارس، 2015.

جدول رقم (12)
التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول مفهوم حل الدولتين

م	التصور	التكرار	النسبة
1	إقامة دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني إلى جانب دولة إسرائيل كما هي قائمة اليوم	49	%12.1
2	إقامة دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني إلى جانب إسرائيل كدولة ثنائية القومية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي	73	%18.0
3	ولا واحدة من المذكورة أعلاه	221	%54.4
4	لا اعرف \ ليس لدي رأي	63	%15.5
المجموع		406	%100.0

أبدى 32.8% من العينة أنهم موافقون على استمرار التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، وأنه قد خفف من عقدة قضية الأمن والحدود، وذلك يرجع إلى أن مفهوم التنسيق الأمني يختلف لدى الكثير من المبحوثين فمنهم من يرى أنه ضروري ومنهم من يرى العكس.

رفض 79.3% من المبحوثين فكرة أي تواجد للإسرائيليين على طول لنهر الأردن بينما قبل 12% منهم وجود أعداد محدودة من الجنود الإسرائيليين، ويرجع ذلك إلى أن فكرة التواجد العسكري على طول نهر الأردن غير مقبولة، فالفلسطينيين يريدون هم من يتواجدون على طول نهر الأردن ولا يريدون أن يروا أي جندي إسرائيلي في دولتهم، وقبول 12% منهم لتواجد عدد محدود يرجع إلى أن هناك توجه نحو التعايش السلمي بجانب إسرائيل، فهم يرون هذا التواجد للضرر به، وهو بمثابة أمن حدود وليس أكثر وذلك يرجع إلى الوعي والإدراك.

جدول رقم (13)
التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول وجود قوات إسرائيلية على نهر الأردن

م	التصور	التكرار	النسبة
1	سأرفض التواجد الإسرائيلي بأي شكل من الأشكال على طول نهر الأردن	322	%79.3
2	سأقبل بوجود بضع مئات من الجنود الإسرائيليين على طول نهر الأردن	30	%7.4
3	سأقبل بوجود حوالي ألف جندي إسرائيلي أو نحو ذلك على طول نهر الأردن	9	%2.2
4	سأقبل بوجود بضعة آلاف من الجنود الإسرائيليين على طول نهر الأردن	9	%2.2
5	لا أعرف \ ليس لدي رأي	36	%8.9
المجموع		406	%100.0

يؤيد ما نسبته 34.2% من المبحوثين واعتقاد 46.3% بأنه هو الحل الأقرب للتعايش السلمي يعود إلى القناعة الراسخة لديهم باستحالة أن يتواجد الفلسطينيين والإسرائيليين في دولة واحدة بعد المعاناة التي عاناها الشعب الفلسطيني من الإسرائيليين، إلى جانب حالة العنصرية التي يتعامل بها الإسرائيليون مع الفلسطينيين في أراضي 48م، أما معارضة 63% لمبدأ حل الدولتين يعود إلى الممارسات الإسرائيلية على الأرض من خلال الاستيطان وجدار الفصل العنصري وتغيير مساحة القدس وعدم تنازلهم عن التواجد في نهر الأردن أوصلهم إلى قناعة باستحالة تطبيق مبدأ حل الدولتين، وإن طبق فستكون الدولة الفلسطينية مقطعة الأوصال أشبه بكانتونات غير صالحة للحياة.

كما أن اعتقاد 46.3% من المبحوثين أن حل الدولتين المنفصلتين هو الحل الأقرب للتعايش السلمي يرجع ذلك إلى شعورهم بعدم الاستقرار وبالعنف الذي يمارسه الاحتلال، فهم تحت عنصر الضغط والحكم بالقوة طالما تواجدت القوات المحتلة على نفس الأرض التي يعيش بها الفلسطينيون، ولذلك فهم يرون أن وجود دولتين منفصلتين هو اقرب للسلام وإنهاء الصراع بينهم والعيش بشكل سلمي بعيداً عن أي عنف.

وقد توافقت نتائج الدراسة مع نتائج استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للرأي لعام 2015م من شهر مارس حيث أبدى 48% معارضة حل الدولتين وأيد 51% من المبحوثين مبدأ حل الدولتين.[1]

بعد مرور 20 عاما على اتفاق أوسلو، يعتقد 78.6% من المبحوثين بأن المفاوضات أبعد عن تحقيق هدف إنشاء دولة فلسطينية ، ويؤيد 85.5% من العينة فتح ممر آمن للتواصل الإقليمي بين كل من الضفة المحتلة وقطاع غزة ووضعه تحت السيطرة الإسرائيلية .

التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية اللاجئين

يعرض شكل رقم (8) الرسم البياني للأعمدة المستطيلة لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي فيما يتعلق بقضية اللاجئين من وجهة نظر المبحوثين الذين قاموا بترتيب السيناريوهات الأربعة المقترحة.

تظهر النتائج أن سيناريو العودة إلى أراضي 1948 مع التعويض المادي والمعنوي قد جاء بالمرتبة الأولى بوزن 4.16 نقطة، تلاه سيناريو العودة إلى أراضي 1948 أي فلسطين التاريخية في المرتبة الثانية بوزن 4.04 نقطة، أما سيناريو التوطين داخل أو خارج فلسطين فقد جاء في المرتبة الثالثة وبفارق كبير في الوزن بما يعادل 2.80 نقطة، تلاه سيناريو التعويض فقط مع استمرار الوضع القائم جاء في المرتبة الأخيرة بوزن 2.63 نقطة.

كما تظهر النتائج أنه يفضل اللاجئين في محافظة رفح العودة إلى قراهم عام 1948م، على التعويض بشقيه المادي والمعنوي فهم باختلاف أعمارهم متمسكون بحق العودة وهو الغاية الأولى لديهم والحل الأكثر قبولاً لدي توجهاتهم، حيث توافقت هذه النتيجة على نتائج استطلاع رأي لمركز أبحاث في حزيران 2014م، حيث أظهرت نتائجه بأن 30% غايتهم الأولى هي الحصول على حق العودة لقراهم وبلداتهم التي هجروا منها [2]، فهي نسبة تتوافق إلى حد ما نتائج دراسة الباحثة ونرى من هذا أن حق العودة لن يسقط حتى العودة فقط بدون تعويض لدى اللاجئين وذلك لتقارب فكرة التوطين أكثر من استمرارية الوضع القائم وهنا ينصح رفض اللاجئ للوضع القائم الذي يعيشه ولما يفرض عليه من معاناة و قيود تجعله يقبل ولو بأقل الحلول.

---

(1) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رأي رقم 55، ت: 19 -21 مارس، 2015.

(2)المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية، نتاج استطلاع رقم 52، ت: 5 إلى 7 حزيران، 2014م.

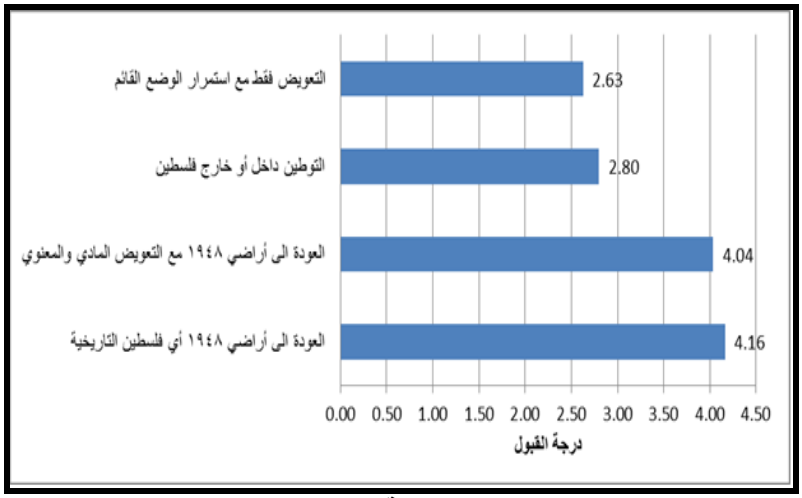

شكل رقم(8)

الأعمدة البيانية لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات

الحل النهائي للاجئين، (ن=406).

يعرض شكل رقم (9) الدائرة البيانية للتوزيع النسبي للمبحوثين بحسب تفكيرهم أو تخطيطهم في العودة إلى البلدات التي هجروا منها عام 1948، حيث تظهر النتائج أن 78% من العينة يفكرون بهذا الأمر أحياناً أو كثيراً، بينما 9% منهم لا يفكرون بذلك مطلقاً.

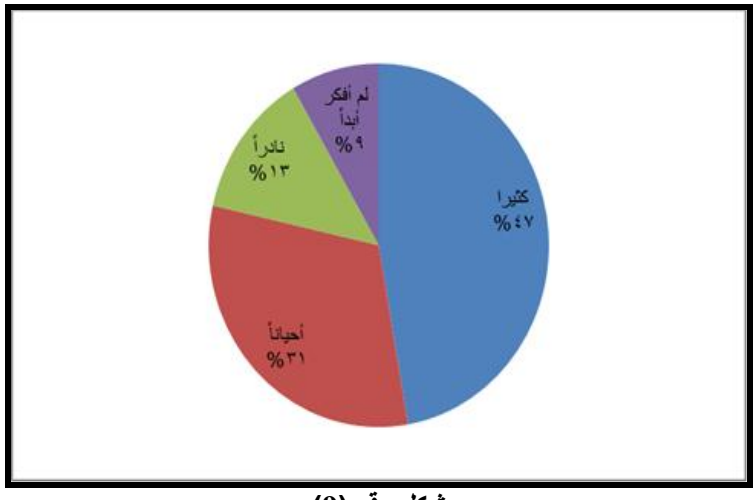

شكل رقم (9)

الدائرة البيانية للتوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول التفكير

بالعودة لبلداتهم، (ن=406).

يعرض جدول رقم (14) التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة نحو عدد من المواقف المتعلقة باللاجئين والعودة، وتظهر النتائج أن هناك حوالي 3% من العينة لم يحددوا موقفهم من أي من المواقف الخمسة المعروضة في جدول رقم (14)، كما يبدى المبحوثون معارضة قوية للعيش في مناطق غالبيتها يهود، أو قبولهم بالتعويض بديلاً عن العودة، أو حتى تطبيق محدود لحق العودة للاجئين، ويتوافق أكثر من 90% من المبحوثين على أن حق العودة بالنسبة لهم هو العودة لفلسطين التاريخية.

جدول (14)
التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة نحو عدد من المواقف المتعلقة باللاجئين والعودة، (ن=406)

م	الموقف	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	لا أعرف
1	إذا انتقلت إلى إسرائيل، هل توافق على العيش في منطقة غالية سكانها يهود ؟	%8.9	%16.3	%32.8	%40.9	%1.2
2	هل تقبل بالتعويض المادي والمعنوي كحل بديل عن العودة للأراضي التي تم تهجيركم منها؟	%6.7	%9.1	%23.2	%58.1	%3.0
3	إذا تم دفع تعويضات مناسبة للاجئين الذين لا يسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم في إسرائيل.	%7.1	%11.3	%36.9	%41.6	%3.0
4	هل توافق على تطبيق محدود لحق اللاجئين في العودة ؟	%9.9	%23.9	%31.5	%31.3	%3.4
5	حق العودة يعني لك العودة إلى فلسطين التاريخية عام 1948	-65.3 %	%25.1	%3.4	%2.5	%3.7

التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية الاستيطان

يعرض شكل رقم (10) الرسم البياني للأعمدة المستطيلة لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي فيما يتعلق بالاستيطان من وجهة نظر المبحوثين الذين قاموا بترتيب السيناريوهات الأربعة المقترحة.

وتبين النتائج أن سيناريو تفكيك المستوطنات بالكامل قد جاء بالمرتبة الأولى بوزن 4.55 نقطة، تلاه سيناريو القبول بتفكيك بعض المستوطنات الكبرى الموجودة في أماكن مهمة لتواجد الفلسطينيين في المرتبة الثانية بوزن 3.39 نقطة، أما سيناريو تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتوجه لداخل إسرائيل فقد جاء في المرتبة الثالثة وبوزن 3.26 نقطة، تلاه سيناريو استمرار الوضع القائم جاء في المرتبة الأخيرة بوزن 2.34 نقطة.

إن النسبة الأكبر من المبحوثين ترى بضرورة فك المستوطنات لأنها تشكل عائقاً كبيراً أمام إقامة دولة فلسطينية مستقلة متواصلة جغرافياً خالية من أي تواجد يهودي، ولأن وجود المستوطنات سيتطلبها وجود طرق لتواصل ما بينها وما بين دولة الاحتلال، مما سيؤدي إلى تقطيع الدولة الفلسطينية وفقدان جزء كبير من الأرض الفلسطينية، أما من يروا في تفكيك المستوطنات الكبرى ذلك سيؤدي حتماً إلى تفكيك باقي المستوطنات الصغرى، أو تبادل أراضي في حال استحالة تفكيك

بعض المستوطنات على أن لا يؤثر ذلك على الدولة الفلسطينية ووحدتها وسيادتها وأن لا يشكل عقبة في استمرار عملية المفاوضات رغبة من اللاجئين في إنهاء معاناتهم المستمرة والذين يتطلعون إلى مستقبل أفضل، أما مؤيدو سيناريو استمرار الأمر الواقع بأقل نسبة لأنهم يرفضون وجود مستوطنين على أي جزء من أراضي فلسطين.

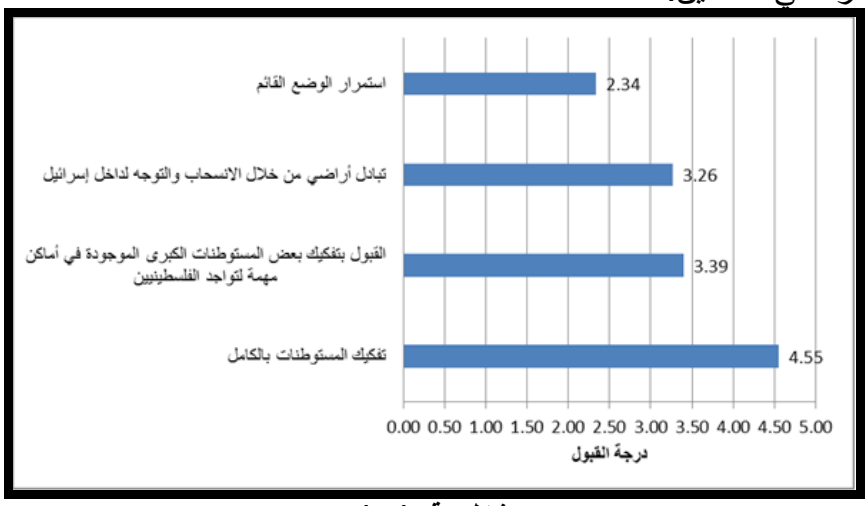

شكل رقم (10)

الأعمدة البيانية لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي للاستيطان، (ن=406).

عبر حوالي ثلاثة أرباع (75.4%) من المبحوثين بأنهم يعتقدون بأن وجود المستوطنات يعني أن لا عودة للاجئين، وأكد 226 (55.7%) فرد من عينة الدراسة بأنهم مطلعين على عملية المفاوضات، بينما يعتقد 44.9% منهم بأن الدور الأمريكي مهم في المفاوضات للتواصل إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ونجد أن 19.3% من المتابعين لا رأي لديهم.

44.9 يرون أن الدور الأمريكي مهم بينما 19.3% يرون أن لا رأي لديهم وهنا في تفارق بين النسب حيث يرجع ذلك إلى إنحياز الجهود الأمريكية إلى إسرائيل ودعمها على حساب القضية الفلسطينية وإطالة فترة التفاوض وهذا بالتالي قلل من صدق نوايا الإدارة الأمريكية لحل القضية الفلسطينية وأن هناك تردد وعدم جدية في التواصل إلى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

يتفق 58.4% من المبحوثين على أن الاستيطان يمثل الموضوع الأكثر صعوبة في طريق الوصول لحل للصراع. وأكثر من ذلك حيث يعتقد 79.8% من عينة الدراسة أن استمرار التوسع الاستيطاني وعدم استجابة إسرائيل لقرارات مجلس الأمن يحول دون التقدم في عملية المفاوضات.

جدول رقم (15)
التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة نحو عدد من المواقف المتعلقة بالمفاوضات، (ن=406)

م	الموقف	نعم	لا	لا أعرف
1	هل تعتقد بأن الدور الأمريكي مهم في المفاوضات للتوصل إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني -الإسرائيلي؟	%44.9	%35.8	%19.3
2	برأيك، هل الاستيطان هو الموضوع الأكثر صعوبة ويحول دون التوصل إلى حل بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟	%58.4	%35.5	%6.1
3	برأيك استمرار التوسع الاستيطاني وعدم استجابة إسرائيل لقرارات مجلس الأمن، يحول دون التقدم في عملية المفاوضات.	%79.8	%10.6	%9.6

يرى أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين 77.61% من المبحوثين بأن استمرار الأعمال المسلحة ضد المستوطنين قد يجعلهم ينسحبون من المستوطنات وذلك يرجع إلى عدم وثوقهم بالمفاوضات بعد مرور 20 عاماً على اتفاقية أوسلو التي لم تقدم للفلسطيني أي شيء من ما سلب منهم فهم يرغبون بإتباع نهج آخر لكي يؤدي إلى ما لم تقدر عليه المفاوضات.

وهناك استطلاع رأي عرض هذا الأمر في مارس من عام 2015م، حيث 37% فقط هم من يعتقدوا أن الأعمال المسلحة هي الأكثر نجاحاً مقارنة ب 29% يؤمنون بالمفاوضات حيث يوجد تفاوت في النسب بين نتائج دراسة الباحث وبين نتاج هذا الاستطلاع بفارق 30%.[1]

واضافة الى ذلك ترى الباحثة أن صياغة استطلاع الرأي أو الفئة المستهدفة قد تؤثر على النتيجة سلباً وايجاباً ، فمثلاً في استقصاء تم تنظيمه في الجامعة الأمريكية في القاهرة على أثر معاهدة كامبديفيد للسلام ، عارضت الأغلبية الكفاح المسلح الفلسطيني ولكنها بالمقابل أيدت حقه في تقرير المصير واقامة الدولة.

التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية القدس

يعرض شكل رقم (11) الرسم البياني للأعمدة المستطيلة لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي فيما يتعلق بقضية القدس من وجهة نظر المبحوثين الذين قاموا بترتيب السيناريوهات الخمسة المقترحة، وتظهر النتائج أن سيناريو السيادة الفلسطينية على كل القدس بما في ذلك الإحياء اليهودية غرب حدود

---

(1) المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات المسحية،استطلاع رقم 55، 19 – 21 مارس، 2015م.

عـام1967 قـد جـاء بالمرتبـة الأولـى بـوزن 4.10 نقطـة، تـلاه سـيناريو السـيادة الفلسطينية علـى جميـع الأحيـاء العربيـة شـرق القدس بمـا فـي ذلـك المسـجد الأقصـى والكنـائس المجـاورة فـي المرتبـة الثانيـة بـوزن 3.86 نقطـة، أمـا سـيناريو السـيادة الفلسطينية فقط على المسجد الأقصى والكنائس المجاورة فقد جاء في المرتبة الثالثة وبوزن 3.26 نقطة، تلاه سيناريو السيادة الإسرائيلية على القدس كاملة مع السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في المرتبة الرابعة وقبل الأخيرة بوزن 1.99 نقطـة، وبفـارق طفيـف جـاء سـيناريو الوصـاية الأردنيـة علـى القدس فـي المرتبـة الأخيرة وبوزن 1.99 نقطة.

ترجـع هـذه النتـائج المرتفعـة لـدى توجهـات اللاجئـين نحـو أن تكـون السـيادة للفلسطينيين على كل القدس بمـا فـي ذلـك الأحيـاء اليهوديـة غـرب حـدود 1967م، إلى أهميـة مكانـة القدس لـدى الفلسـطيني لكل وليس كجـزء كمـا هو مطـروح فهم يريدون القدس كاملة لقداستها الدينية حيث تشكل تـاريخ عظيم لـديهم فهم يرغبـون بسيادتها كاملة وليس جزء وأن القدس تمثل لديهم بالغ الأهمية.

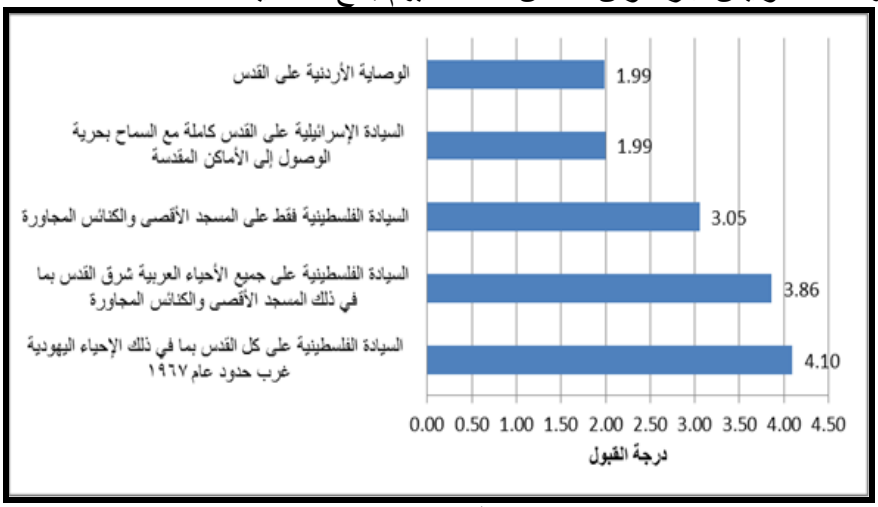

شكل رقم (11)

الأعمدة البيانية لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي للقدس، (ن=406).

ويعرض جدول رقم (16) التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة اتجاه عدد من المواقف المتعلقة بقضية القدس، يؤكد 83% من عينة الدراسة أن قضية القدس من القضايا الشائكة والمعقدة والتي تحول دون الوصول إلى نتائج ملموسة في المفاوضات، ويعتقد نسبة مساوية تقريباً من المبحوثين أن قضية القدس عقدة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حيث يوافق حوالي 22% من العينة على أن تكون القدس عاصمة للفلسطينيين والإسرائيليين معاً، فيما يعارض ذلك حوالي ثلاثة أرباع عينة الدراسة (وهي نسبة أقل من تلك التي تؤيد مبدأ حل الدولتين

بحيث يكون هناك دولة فلسطينية تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل (34.2%)، ويقبل حوالي 26% من عينة الدراسة أن تكون القدس الشرقية فقط عاصمة للفلسطينيين، بينما يرفض هذا الطرح حوالي 72% من عينة الدراسة، وذلك يرجع إلى ما ذكرته سابقاً من أهمية ومكانة القدس لديهم، فهم إن قبلوا بالقدس الشرقية فقط سيتم منعهم من حتى الدخول لزيارة باقي الأحياء المحيطة بالقدس.

جدول رقم (16)

التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة نحو عدد من المواقف المتعلقة بالقدس، (ن=406)

م	الموقف	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	لا أعرف
1	برأيك قضية القدس من القضايا الشائكة والمعقدة والتي تحول دون الوصول إلى نتائج ملموسة في المفاوضات؟	51.7 %	31.3 %	%7.6	%5.7	3.7 %
2	مدينة القدس في الفترة الأخيرة شهدت أحداث كثيرة منها الاعتداءات المتتالية على المقدسيين والتهويد المستمر لمدينة القدس، برأيك هل قضية القدس عقدة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	54.4 %	28.8 %	%8.4	%5.4	3.0 %
3	برأيك، إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن قضية القدس هل تؤيد أن تكون القدس عاصمة للفلسطينيين والإسرائيليين معا؟	%9.9	12.3 %	30.8 %	45.1 %	2.0 %
4	هل تقبل بالقدس الشرقية فقط عاصمة لفلسطينيين؟	10.8 %	15.8 %	29.8 %	41.6 %	2.0 %
5	من وجهة نظرك في ظل إعمال المقاومة المسلحة الفردية التي تشهدها مدينة القدس،هل ترى أن هذا النهج من الممكن أن يكون بديل للمفاوضات المستمرة منذ 20 عاما؟	32.8 %	39.2 %	15.8 %	%7.4	4.9 %
6	برأيك هل تؤيد وضع الأماكن المقدسة في القدس تحت إدارة دولية؟	11.8 %	25.6 %	26.8 %	32.3 %	3.4 %

وتبين النتائج بأنه يعتقد حوالي 72% من عينة الدراسة أن أعمال المقاومة المسلحة الفردية التي تشهدها مدينة القدس من الممكن أن يكون بديل للمفاوضات المستمرة منذ 20 عاما وهي نسبة قريبة أولئك الذين يعتقدون (77.6%) بجدوى الأعمال المسلحة ضد المستوطنين لدفعهم للانسحاب من المستوطنات، وقد تباينت أراء عينة الدراسة حول وضع الأماكن المقدسة في القدس تحت إدارة دولية حيث أيد ذلك حوالي 37% من عينة الدراسة بينما رفض ذلك حوالي 60% من نفس العينة. وترجع أسباب التأييد إلى أنهم يرون أن الإدارة

الدولية أفضل بكثير من أن تكون تحت السيطرة الإسرائيلية وهي بالتالي ستضمن لهم حرية الحصول إلى تلك الأماكن المقدسة وزيارتها، أما نسبة 60% وهي نسبة فاقت النصف منهم عارضت هذا المبدأ، وذلك يرجع إلى أن الوصية الدولية من الممكن أن تطول وبالتالي تصبح أمر واقع شبه بالاحتلال وسيصعب التخلص منه بعد ذلك حيث روعة تلك الأماكن قد تطمع الكثير بها وتصبح ليست مجرد وصاية بل حكم مطلق لهذه الأماكن فلهذا السبب رفضوا تواجد أي إدارة دولية لهذه الأماكن المقدسة.

التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية المياه

يعرض شكل رقم (12) الرسم البياني للأعمدة المستطيلة لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي فيما يتعلق بقضية المياه من وجهة نظر المبحوثين الذين قاموا بترتيب السيناريوهات الأربعة المقترحة.

وتظهر النتائج أن سيناريو السيطرة الفلسطينية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للإسرائيليين بالانتفاع منها قد جاء بالمرتبة الأولى بوزن 4.58 نقطة، تلاه سيناريو وضع موارد المياه تحت إدارة أو وصاية دولية تتيح للجانبين بالاستفادة من هذه المياه في المرتبة الثانية بوزن 3.50 نقطة، أما سيناريو اقتسام المياه بالتساوي بين كل من الفلسطينيين والإسرائيليين فقد جاء في المرتبة الثالثة وبوزن 3.35 نقطة، تلاه سيناريو السيطرة الإسرائيلية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للفلسطينيين بالانتفاع منها في المرتبة الرابعة والأخيرة بوزن 2.55 نقطة. ويمكن تفسير التقارب في النتائج لصالح السيطرة الفلسطينية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للإسرائيليين بالانتفاع منها يرجع إلى حق الفلسطينيين في تلك المياه فهم يرون أنهم بسيطرتهم عليها سيضمنون حصولهم على ما سلب منهم، وأنه لا يوجد ما يضمن التزام الإسرائيليين بأي اتفاقات موقعة في ظل التجارب المتعددة معهم والتي تنصلت قادتهم منها.

أما من أيد وضع موارد المياه تحت وصاية دولية نسبة 3.50 يرجع إلى اعتقادهم بأنه عندما توضع تحت الإدارة الدولية ذلك من شأنه أن يمكنهم من الحصول على المياه، وبالتالي الإستفادة من هذه المياه في كافة مناحي حياتهم ذلك في ظل ندرة المياه وعدم السماح للفلسطينيين بالحصول على احتياجاتهم الكافية من المياه بسبب سيطرة إسرائيل بالكامل على موارد المياه وتحكمها فيهن.

أما بالنسبة لاقتسام المياه حصلت على وزن 3.35 وهي بالتالي تعتقد أن اقتسام المياه من الممكن أن يحقق حل لقضية المياه بين الطرفين وحصول الطرفين على المياه لسد احتياجاتهم وهي نسبة متقاربة مع وضع المياه تحت إدارة

أو وصية دولة (في كلا الجانين يحق استفادة من المياه للطرفين وبدون سيطرة كاملة لأي أحد منهم).

وبالنسبة لسيناريو السيطرة الإسرائيلية الكاملة على موارد المياه مع السماح للفلسطينيين بالانتفاع منها جاءت نسبة متدنية بحدود 2.55 نقطة فمن هنا تظهر لنا أن الفلسطينيين (اللاجئين) لا يثقون بوعود الإسرائيليين بالسماح لهم بالحصول على المياه والاستفادة منها فلذلك يرفضوا سيطرتهم على كافة موارد المياه.

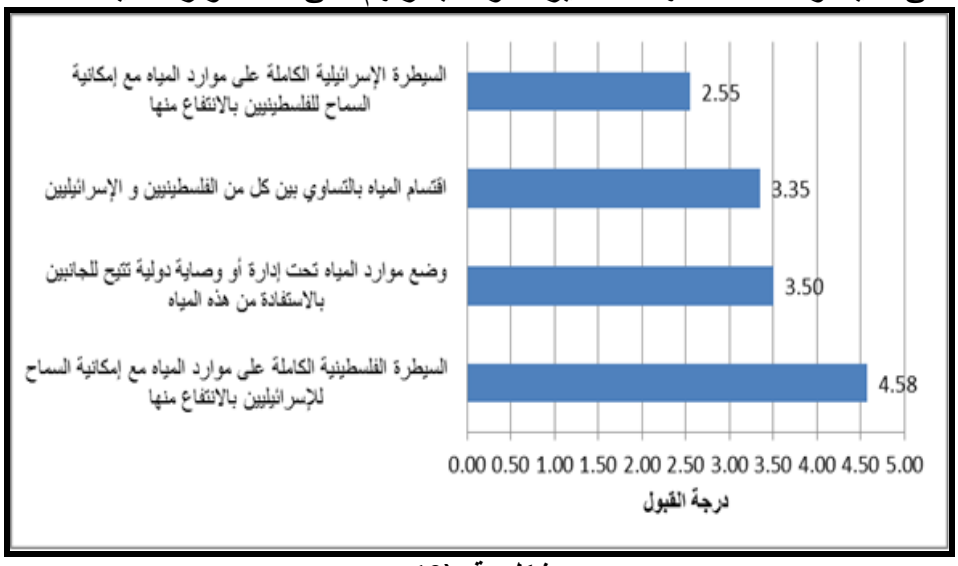

شكل رقم (12)

الأعمدة البيانية لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات

الحل النهائي للمياه، (ن=406).

يعرض جدول رقم (17) التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة اتجاه عدد من المواقف المتعلقة بقضية المياه. يعتقد حوالي 73% من عينة الدراسة بأن ندرة موارد المياه الصالحة للشرب سبب رئيسي يعوق الوصول إلى حل بشأن قضية المياه. ويعارض أكثر من 90% من عينة الدراسة سيطرة إسرائيل على 80% من موارد المياه. أغلبية العينة (57.1%) يعتقدون بأن ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل لن يسهم في حل قضية المياه. في المقابل فإن 76.6% من العينة يقبلون بمشاريع دولية وفق القانون الدولي تساهم في حل عادل لقضية المياه.

جدول رقم (17)

التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة نحو عدد من المواقف المتعلقة بالمياه، (ن=406)

م	الموقف	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	لا أعرف
1	برأيك ندرة موارد المياه الصالحة للشرب سبب رئيسي يعوق الوصول إلى حل بشأن قضية المياه	28.8 %	43.8 %	18.2 %	%6.7	%2.5
2	برأيك هل توافق على سيطرة إسرائيل على80% من موارد المياه ؟	%2.0	%6.4	24.6 %	66.0 %	%1.0
3	هل تعتقد أن بترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل من شأنه حل قضية المياه؟	%9.4	24.9 %	34.7 %	22.4 %	%8.6
4	هل تقبل بمشاريع دولية وفق القانون الدولي تساهم في حل عادل لقضية المياه	33.0 %	43.6 %	%9.9	%9.6	%3.9

وقد اقترح المبحوثين العديد من الخيارات للمساهمة في حل مشكلة المياه كما هو مبين في جدول رقم (18). يتفق غالية المبحوثين (83.0%) أن تحلية مياه البحر هي السبيل الأمثل للمساهمة في حل هذه المشكلة، يليها ترشيد استهلاك المياه بنسبة (74.88%). ولم يغفل المشاركون ضرورة الضغط على إسرائيل لإعادة ما سرقته من المياه بنسبة (67.98%)، وكذلك إعادة تكرير مياه الصرف الصحي بنسبة (58.37%) و الاستفادة من مياه الأمطار (53.45%) وكذلك حفر المزيد من الآبار.

جدول رقم (18)

أبرز اقتراحات المساهمة في حل مشكلة المياه، (ن= 406)

م	الخيار	العدد	النسبة المئوية
1	تحلية مياه البحر	337	%83.00
2	ترشيد استهلاك المياه	304	%74.88
3	الضغط على إسرائيل لإعادة ما تم سرقته من المياه	276	%67.98
4	إعادة تكرير مياه الصرف الصحي	237	%58.37
5	الاستفادة من مياه الأمطار	217	%53.45
6	حفر المزيد من الآبار	203	%50.47

التحليل الاستدلالي والحكم على فرضيات الدراسة

يتناول هذا المبحث التحليل الاستدلالي لمجتمع الدراسة من خلال إجراء اختبارات الدلالة الإحصائية للحكم على فرضيات الدراسة. وسيركز هذا المبحث على ترتيب السيناريوهات من وجهة نظر المبحوثين في القضايا الخمسة وربطها بالبيانات الشخصية للمبحوثين، وعدد من أسئلة المحاور المختلفة.

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو أهمية قضايا الحل النهائي تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

في هذا الجزء ستقوم الباحثة واعتماداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة أهمية قضايا الحل النهائي الخمسة وهي القدس و المياه و الاستيطان واللاجئين والحدود والأمن بدراسة أثر المتغيرات الشخصية عليها (الجنس، العمر، مستوى دخل الأسرة).

أ. الجنس

استخدمت الباحثة اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجة أهمية قضايا الحل النهائي تعزى للجنس. جدول رقم (19) يعرض نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين والتي تظهر أن درجة أهمية القضايا الخمسة المطروحة أعلى لدى الإناث منها لدى الذكور باستثناء قضية اللاجئين، إلا أن هذه الفروق غير دالة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو أهمية قضايا الحل النهائي تعزى إلى متغير الجنس.

إلا أنه تبين بعد عملية التحليل أن درجة أهمية القضايا الخمس المطروحة أعلى معدلها لدى الإناث عن الذكور باستثناء قضية اللاجئين، وذلك يرجع إلى أن الذكور يعرفون جيداً طبيعة المواقف الإسرائيلية تجاه هذه القضايا، وأن إسرائيل لن تعطي الفلسطينيون حقهم في هذه القضايا، وقد وصلوا إلى هذه القناعة من خلال ممارستهم للعمل السياسي ومتابعتهم للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، لذلك فإن أهمية هذه القضايا للنساء أعلى من الرجال، فالمرأة الفلسطينية وعلى الرغم من اهتمامها بالواقع السياسي ومتابعته له، إلا أن يبقى تقدير الرجل ومتابعته للأمور أعلى من المرأة.

جدول رقم(19)

اختبار ت للفرق بين متوسطات درجة أهمية قضايا الحل النهائي بحسب الجنس

القضية	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار "ت"	القيمة الاحتمالية
القدس	ذكر	205	3.93	0.31	0.017-	0.571-	0.568
	أنثى	195	3.94	0.27			

المياه	ذكر	168	3.36	0.89	0.048-	0.512-	0.609
	أنثى	158	3.41	0.81			
الاستيطان	ذكر	205	2.96	1.11	0.116-	1.067-	0.287
	أنثى	180	3.07	1.01			
اللاجئين	ذكر	204	3.32	0.81	0.015	0.173	0.862
	أنثى	194	3.30	0.85			
الحدود والأمن	ذكر	180	2.96	1.28	0.067-	0.495-	0.621
	أنثى	180	3.03	1.27			

ب. العمر

توزع المبحوثين بحسب العمر إلى ثلاث فئات على النحو التالي (18 - 30 سنة، 31 -40 سنة، وأكثر من 40 سنة). استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار إذا ما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أهمية قضايا الحل النهائي بحسب متغير العمر كما هو مبين في جدول رقم (20). تظهر النتائج انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة أهمية كل من قضايا المياه واللاجئين والحدود والأمن بحسب العمر عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). إلا أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة أهمية كل من قضايا القدس والاستيطان بحسب العمر عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن الفئة العمرية أكبر من 40 هي الأقل اهتماماً بقضايا القدس والاستيطان بشكل دال إحصائياً، ويمكن تبرير ذلك بأن أصحاب الفئة العمرية هم من شهدوا الانتفاضتين الأولى والثانية وهم أيضاً من عاصروا تواجد الاحتلال في الثمانينات في قطاع غزة حيث كان الاحتكاك معهم بشكل مباشر، فهم يعرفون الطريقة والعقلية التي يفكر بها الإسرائيليين، فهم أشد الناس خبرة بما تهدف إليه إسرائيل، وكثير منهم عمل في إسرائيل في المستوطنات ويعرف تماماً أن إسرائيل لن تتنازل عن متر واحد وتعطيه للفلسطينيين، فهم بالتالي لا يهتمون كثيراً بالقضايا التي يتم التفاوض عليها وتخص هذا كل من القدس والاستيطان التي لاقت أقل اهتمام لدى هذه الفئة العربية أكثر من 40 سنة، تعتبر الفئة العمرية من 40 عاماً هي الأكثر نضجاً من باقي الفئات، هنا يتضح أن العمل شكل فروقاً ذات دلالة في التوجهات.

جدول رقم (20)

اختبار التباين الأحادي لدرجة أهمية قضايا الحل النهائي بحسب العمر

القضية		العمر			قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		18 -30 عاماً	31 -40 عاماً	أكثر من 40 عاما		
القدس	الوسط الحسابي	3.94	3.97	3.82	*4.756	0.009
	الانحراف المعياري	0.30	0.16	0.43		
المياه	الوسط الحسابي	3.38	3.50	3.15	2.456	0.087
	الانحراف المعياري	0.79	0.78	1.20		

الاستيطان	الوسط الحسابي	2.98	3.20	2.73	*3.584	0.029
	الانحراف المعياري	1.07	0.99	1.16		
اللاجئين	الوسط الحسابي	3.27	3.40	3.31	1.016	0.363
	الانحراف المعياري	0.88	0.74	0.80		
الحـــــدود والأمن	الوسط الحسابي	3.00	2.99	2.98	0.006	0.994
	الانحراف المعياري	1.28	1.28	1.28		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

ت. مستوى دخل الأسرة

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أهمية قضايا الحل النهائي تعزى لمستوى دخل الأسرة استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (21). تظهر النتائج أن هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات درجات أهمية كل من الاستيطان واللاجئين والأمن والحدود بحسب مستوى دخل الأسرة. حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن الفئة ذات الدخل (أقل من 500 شيكل) هي الأقل اهتماماً بقضايا الاستيطان واللاجئين والأمن والحدود بشكل دال إحصائياً.

وتظهر نتائج ينيفزوني أن الفئة ذات الدخل (أقل من 500 شيكل) هي الأقل اهتماماً بقضايا الاستيطان واللاجئين والأمن والحدود، وذلك يرجع إلى الأوضاع الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية السيئة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، حيث استمرار حالة الانقسام السياسي تفسخ النسيج المجتمعي وارتفاع معدل البطالة بين فئتي (الشباب خريجي الجامعات – الرجال الذي أغلقت أمامهم العمل في إسرائيل) فظروف الحياة المعقدة والصعبة التي يمر بها المجتمع انعكست على تفكير الأفراد بكيفية العيش وتحصيل الرزق فقط والعزوف عن التفكير في الوضع السياسي وما آلت إليه عملية المفاوضات، فالمجتمع الفلسطيني يعيش أسوأ المرحل التي مرت عليه حكومة منقسمة، موظفين لا يتقاضون رواتب وموظفون آخرون يتقاضون 60% من الراتب، كل ذلك انعكس سلباً على تفكير المجتمع ومن ثم الميل إلى العيش بعيداً عن الحياة السياسية، الأوضاع المعيشية والاقتصادية والفقر الذين يعيشونه أوصلتهم إلى عدم التفكير في تلك القضايا وأيضاً اختلاف انتماءاتهم السياسية وتوجهاتهم سواء مخيم أو مدينة جعلت من اتجاهاتهم تنحصر في تأمين الحياة اليومية وعدم إبداء أهمية فما يجري في عملية المفاوضات بالنسبة للاستيطان واللاجئين والأمن والحدود.

جدول رقم (21)
اختبار التباين الأحادي لدرجة أهمية قضايا الحل النهائي بحسب مستوى دخل الأسرة

القضية		مستوى دخل الأسرة				قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		أقل من 500 شيكل	501 - 1500 شيكل	1501 - 3000 شيكل	أكثر من 3000 شيكل		
القدس	الوسط الحسابي	3.97	3.93	3.93	3.85	1.71	0.16
	الانحراف المعياري	0.24	0.31	0.31	0.36		
المياه	الوسط الحسابي	3.40	3.28	3.46	3.55	1.34	0.26
	الانحراف المعياري	0.83	0.85	0.87	0.86		
الاستيطان	الوسط الحسابي	2.82	3.09	3.21	3.11	*2.87	0.04
	الانحراف المعياري	0.93	1.13	1.13	1.16		
اللاجئين	الوسط الحسابي	3.04	3.47	3.51	3.48	*9.34	0.00
	الانحراف المعياري	0.85	0.76	0.78	0.85		
الحدود والأمن	الوسط الحسابي	2.40	3.23	3.60	3.50	*20.74	0.00
	الانحراف المعياري	1.43	1.09	0.72	0.94		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الحدود والأمن تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

اعتماداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن قامت الباحثة بدراسة أثر المتغيرات الشخصية الجنس، العمر، مستوى دخل الأسرة عليها.

أ. الجنس

استخدمت الباحثة اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن تعزى للجنس. جدول رقم (22) يعرض نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين والتي تظهر أن ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن الأربعة المطروحة أعلى لدى الإناث منها لدى الذكور بشكل غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بالنسبة لمتغير الجنس، باستثناء سيناريو دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران1967م حيث يزداد ترتيب الذكور على الإناث في هذا السيناريو بمقدار 0.214 نقطة وبشكل دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الحدود والأمن تعزى إلى متغير الجنس، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين نحو ترتيب

سيناريوهات الحل لقضية الحدود والأمن في خيار دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران لصالح الذكور على الإناث.

ويرجع ازدياد ترتيب الذكور على الإناث في سيناريو دولة ذات الرابع من حزيران 1967م إلى أن الذكور يرغبوا في العيش بسلام وبدولة ذات حدود وسيادة مستقلة ومتحررة من الاحتلال الإسرائيلي ما يتيح لهم حرية التنقل داخل وخارج الوطن دون التقيد من أي منفذ خارجي، فهم يرغبون بالسفر والعمل والزواج والحصول على بيت وكل هذا غير متوفر لأننا ما زلنا نعاني من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

جدول رقم (22)
اختبار ت للفرق بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن بحسب الجنس

السيناريو	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار "ت"	القيمة الاحتمالية
دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران1967	ذكر	193	4.52	0.96	0.214	*2.065	0.040
	أنثى	181	4.31	1.04			
وضع غور الأردن تحت الإدارة الدولية مع الانتفاع الكامل للفلسطينيين	ذكر	193	3.79	0.73	.053-	0.653-	0.514
	أنثى	181	3.85	0.83			
وضع غور الأردن تحت الإدارة الفلسطينية مع تواجد قوات إسرائيلية و بعدد محدود على حدود الغور	ذكر	193	3.14	0.88	.037-	0.424-	0.672
	أنثى	181	3.18	0.80			
دولة على حدود قطاع غزة منفصلة عن الضفة وضم الضفة للملكة الأردنية	ذكر	193	2.54	0.84	.030-	0.326-	0.744
	أنثى	181	2.57	0.97			

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

ب. العمر

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار إذا ما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن بحسب متغير العمر كما هو مبين في جدول رقم (23). تظهر النتائج انه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن بحسب العمر عند مستوى دلالة.

اتضح من نتائج التحليل الإحصائي لسيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن أنه لا توجد فروق ذات احصائية بين متوسطات ترتيب سيناريوهات قضية الحدود والأمن بسبب العمر عند مستوى دلالة يرجع إلى أن جميع الأعمار التي طرحت في هذه الاستبانة لديها نفس الاتجاه والميول تجاه هذه السناريوهات وأن سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن لا تتجزأ وفق المستوى العمري وأنها ثابتة لدى جميع الأعمار. وهذا يعني أن العمر لا يشكل فارقاً لدى توجهات اللاجئين في محافظة رفح نحو قضايا الحل النهائي والحدود والأمن لجميع الأعمار تعي قضية الحدود والأمن وترتيب سيناريوهات لم يشكل دلالة بالنسبة للعمر. وهنا يتضح أن هذه القضية أبدت أهمية لجميع الأعمار باختلاف قصهم الاجتماعي والاقتصادي وباختلاف انتماءاتهم السياسية وباختلاف جنسهم سواء ذكر أم أنثى، وبالتالي العمر هنا لا يشكل فارقاً.

جدول رقم (23)
اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي

لقضية الحدود والأمن بحسب العمر

السيناريو		العمر			قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		30- 18 عاماً	31- 40عاماً	أكثر من 40 عاما		
دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران1967	الوسط الحسابي	4.41	4.42	4.44	0.018	0.982
	الانحراف المعياري	0.99	1.01	1.08		
وضع غور الأردن تحت الإدارة الدولية مع الانتفاع الكامل للفلسطينيين	الوسط الحسابي	3.86	3.80	3.67	1.196	0.304
	الانحراف المعياري	0.82	0.77	0.56		
وضع غور الأردن تحت الإدارة الفلسطينية مع تواجد قوات إسرائيلية و بعدد محدود على حدود الغور	الوسط الحسابي	3.12	3.20	3.24	0.631	0.532
	الانحراف المعياري	0.81	0.81	1.03		
دولة على حدود قطاع غزة منفصلة عن الضفة وضم الضفة للملكة الأردنية	الوسط الحسابي	2.56	2.58	2.51	0.087	0.917
	الانحراف المعياري	0.89	0.94	0.89		

ث. مستوى دخل الأسرة

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن تعزى لمستوى دخل الأسرة استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (24). تظهر النتائج أن هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات رتب سيناريو دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران1967 و دولة على حدود قطاع غزة منفصلة عن الضفة وضم الضفة للملكة الأردنية للحل النهائي لقضية الحدود والأمن بحسب مستوى دخل الأسرة. حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن الفئة ذات الدخل (أقل من 500 شيكل) تقبل بشكل أكبر سيناريو دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران1967 ، بينما تقبل بشكل أقل سيناريو دولة على حدود قطاع غزة منفصلة عن الضفة وضم الضفة للملكة الأردنية مقارنة ببقية فئات الدخل الأخرى.

ويتضح لنا هنا أن عامل الدخل مؤثر بشكل كبير في اتجاهات اللاجئين في محافظة رفح حيث الذين يحصلون على دخل أقل من (500 شيكل) هم أكثر فئة متضررة في المجتمع الفلسطيني وذلك لقلة حصولهم على سبل الحياة الكريمة حيث لا يملكون دخلاً يناسب حياتهم فهم يحتاجون إلى تحسين سبل حياتهم اليومية، هم وأولادهم، فيرون في وجود دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م أنه من الممكن أن يساعد على تحسين مستواهم الاجتماعي والمالي والتنموي الذين يسعون إليه وبالتالي يعيشون مثل باقي طبقات المجتمع ومن الممكن أن وجود دولة يعمل على التخلص من مشكلة البطالة التي يعيشها معظم أبناء المجتمع الفلسطيني عامة ورفح خاصة كونها مدينة حدودية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحدود المصرية التي في الآونة الأخيرة أغلق معبر رفح لأكثر من

شهر وبدأت عملية عسكرية في سيناء منذ أشهر التي كان سببها الكثير من الأعمال الإرهابية التي شهدتها مصر في الآونة الأخيرة وبسببها توترت العلاقة بين غزة خاصة ومصر وكانت أصابع الاتهام دائماً لتصل إلى غزة أنها بؤرة القلق والمشاكل في المنطقة ويجعل ذلك يؤثر بشكل سلبي على ذوي الدخل الأقل من 500 شيك والذي بحاجة إلى استقرار اجتماعي جيداً.

حيث نلاحظ أن سيناريو وجود دولة على حدود قطاع غزة بالانضمام إلى سيناء ودولة أخرى الضفة الغربية انضمامها للمملكة الأردنية لاقى أقل نسبة بين السيناريوهات حيث رفض من طبقت عليهم العينة هذا السيناريو لأنهم يرغبون بالاستقلال وليس التبعية لأي دولة أخرى أياً كانت وهذه الفئة من الدخل الأقل من 500 شيكل ترفض دولة على حدود قطاع غزة أياً كانت وترى في ذلك شتات وتصفية القضية واختزالها في توطين الفلسطينيين في بقية جغرافيا معينة وتوفير لهم ما يعينهم السؤال عن نسيج القضية الفلسطينية.

جدول (24)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن بحسب مستوى دخل الأسرة

السيناريو		مستوى دخل الأسرة				قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		أقل من 500 شيكل	501 - 1500 شيكل	1501 - 3000 شيكل	أكثر من 3000 شيكل		
دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران1967	الوسط الحسابي	4.72	4.18	4.33	4.29	*7.49	0.000
	الانحراف المعياري	0.70	1.11	1.09	1.18		
وضع غور الأردن تحت الإدارة الدولية مع الانتفاع الكامل للفلسطينيين	الوسط الحسابي	3.77	3.95	3.65	3.82	2.34	0.073
	الانحراف المعياري	0.73	0.87	0.68	0.73		
وضع غور الأردن تحت الإدارة الفلسطينية مع تواجد قوات إسرائيلية و بعدد محدود على حدود الغور	الوسط الحسابي	3.13	3.11	3.29	3.18	0.65	0.583
	الانحراف المعياري	0.68	0.90	0.99	0.93		
دولة على حدود قطاع غزة منفصلة عن الضفة وضم الضفة للملكة الأردنية	الوسط الحسابي	2.35	2.70	2.63	2.71	*4.19	0.006
	الانحراف المعياري	0.80	0.93	0.97	0.93		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية اللاجئين تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

اعتماداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين قامت الباحثة بدراسة أثر المتغيرات الشخصية الجنس، العمر، مستوى دخل الأسرة عليها.

أ. الجنس

استخدمت الباحثة اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين تعزى للجنس. جدول رقم (25) يعرض نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين والتي تظهر أن ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين الأربعة المطروحة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بالنسبة لمتغير الجنس، باستثناء سيناريو التعويض فقط مع استمرار الوضع القائم حيث يزداد ترتيب الذكور على الإناث في هذا السيناريو بمقدار 0.189 نقطة وبشكل دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية اللاجئين تعزى إلى متغير الجنس بشكل عام، بينما توجد فروق تجاه خيار سيناريو التعويض فقط مع استمرار الوضع القائم لصالح الذكور على الإناث.

ويعزى وجود الفروق، لأن التعويض لديهم شيء رئيسي لأنهم يعرفون جيداً أن حلم العودة إلى أراضي عام 1948م بات حلماً ليس إلا ولا أمل في العودة فالتعويض لديهم من الممكن أن يحسن أوضاعهم الاجتماعية والتنموية وبمثابة واقع لا بد من القبول به والتعايش معه.

ولأنهم يعرفون جيداً أن الحالة الفلسطينية ممزقة بسبب الانقسام وغير قائمة على مواجهة إسرائيل بنفس القوة وأيضاً الدول العربية ضعيفة أمام إسرائيل وليس بمقدورها مواجهة إسرائيل فالتعويض أفضل من اللا تعويض واللا عودة ومتطلبات الوضع الحالي تعرض عليهم ذلك وبقوة.

جدول رقم(25)

اختبار ت للفرق بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين بحسب الجنس

السيناريو	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار "ت"	القيمة الاحتمالية
التوطين داخل أو خارج فلسطين	ذكر	209	2.72	0.97	0.166-	1.642-	0.101
	أنثى	197	2.88	1.06			
العودة إلى أراضي 1948 أي فلسطين التاريخية	ذكر	209	4.22	1.04	0.119	1.150	0.251
	أنثى	197	4.10	1.04			

التعويض فقط مع استمرار الوضع القائم	ذكر	209	2.72	0.93	0.189	*2.116	0.035
	أنثى	197	2.53	0.87			
العودة إلى أراضي 1948 مع التعويض المادي والمعنوي	ذكر	209	4.01	1.10	0.056-	- 0.495	0.621
	أنثى	197	4.07	1.20			

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

ب. العمر

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار إذا ما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين بحسب متغير العمر كما هو مبين في جدول رقم (26). تظهر النتائج انه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين بحسب العمر عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

بالنسبة للعمر اتضح من النتائج أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين عند مستوى دلالة (α=0.05) حيث جميع الأعمار كانت لديها نتيجة سيئة متساوية ومتقاربة في توجهاتهم نحو سيناريوهات حل قضية اللاجئين وهذا يعني أن أهمية تلك القضية لهم باتت ذات معدل واحد وهي أنها مهمة لدى الجميع بغض النظر عن العمر، وأنها في جميع السيناريوهات، الجميع يرى أنها تحظى بنفس الدرجة لدى جميع الأعمار، التي تمثل العينة وأن حق العودة لديهم لا يسقط بالتقادم ولكنهم يرون من أصغر عمر إلى أكبر عمر أن لا غنى عن العودة إلى أراضي 1948م.

هنا يتضح الآن أن العمر بات لا يشكل فارقاً في توجهات اللاجئين نحو قضايا الحل الدائم، وأن جميع الأعمار لديها نفس الأهمية والوعي لقضية اللاجئين وأنهم مؤمنون بها كل الإيمان وبعدالة العودة إلى أراضيهم وأنها لا تقتصر فقط على من هجروا من أراضيهم عام 1948م، بل هي قضية تنقل من جيل إلى جيل فهي لا تسقط بالتقادم وتورث لكافة اللأجيال فهي حق شرعي مكفول لكل فلسطيني.

جدول رقم(26)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين بحسب العمر

السيناريو		العمر			قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		30- 18 عاماً	40- 31 عاماً	أكثر من 40 عاما		
التوطين داخل أو خارج فلسطين	الوسط الحسابي	2.80	2.82	2.73	0.169	0.845
	الانحراف المعياري	1.08	0.85	1.04		
العودة إلى أراضي 1948 أي فلسطين التاريخية	الوسط الحسابي	4.12	4.32	4.00	2.222	0.110
	الانحراف	1.11	0.77	1.18		

	المعياري					
التعويض فقط مع استمرار الوضع القائم	الوسط الحسابي	2.57	2.68	2.76	1.185	0.307
	الانحراف المعياري	0.92	0.76	1.12		
العودة إلى أراضي 1948 مع التعويض المادي والمعنوي	الوسط الحسابي	3.98	4.19	3.94	1.500	0.224
	الانحراف المعياري	1.22	0.92	1.22		

ت. مستوى دخل الأسرة

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين تعزى لمستوى دخل الأسرة استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (27). تظهر النتائج أن هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات رتب سيناريو العودة إلى أراضي 1948 مع التعويض المادي والمعنوي للحل النهائي لقضية اللاجئين بحسب مستوى دخل الأسرة. حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن الفئة ذات الدخل (أقل من 500 شيكل) تقبل بشكل أكبر سيناريو العودة إلى أراضي 1948 مع التعويض المادي والمعنوي مقارنة ببقية فئات الدخل.

وذلك يرجع إلى أن أصحاب الدخل الأخرى يمتلكون مقومات الحياة الأفضل بالنسبة للذين دخلهم أقل من 500 شيكل حيث يتقاضون رواتب عليا، ويمتلكون بيوتاً وحياتهم سلبها مؤخرة أكثر ويعيشون بمستوى معيشي جيد بالنسبة لغيرهم، وبالتالي أسسوا وضع اجتماعي يغنيهم عن التفكير في العودة لأنهم أصبحوا يمتلكون بيوتاً ومالاً وأولاداً تغنيهم عن أي تفكير آخر، على العكس أصحاب الدخل التحليل الذكي، أقل من [500 شيكل] فهم يعانون من عدم وجود عمل وانتشار البطالة، وعدم الاهتمام بهم، كونهم فئة مهمشة وبالتالي غير موفر لهم أي من سبل الحياة الآمنة الكريمة التي تمكنهم من العودة إلى بلادهم فهم بأمس الحاجة إلى التعويض والعودة إلى أراضي 1948م، حتى يحصلوا على ما لم يحصلوا عليه الآن، وأيضاً أصحاب الدخل الأقل من 500 شيكل يعيشون وضع اقتصادي سيء للغاية ويعيشون الفقر وحالة سياسية ضعيفة تجعلهم يفكرون كثيراً في العودة.

جدول رقم (27)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين بحسب مستوى دخل الأسرة

السيناريو		مستوى دخل الأسرة				قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		أقل من 500 شيكل	501 -1500 شيكل	1501 - 3000 شيكل	أكثر من 3000 شيكل		
التوطين داخل أو خارج فلسطين	الوسط الحسابي	2.85	2.86	2.63	2.71	1.091	0.353
	الانحراف المعياري	0.93	1.04	1.11	1.08		
العودة إلى أراضي 1948 أي فلسطين التاريخية	الوسط الحسابي	4.16	4.17	4.04	4.34	0.733	0.533
	الانحراف المعياري	0.83	1.11	1.33	0.94		
التعويض فقط مع استمرار الوضع القائم	الوسط الحسابي	2.49	2.72	2.65	2.76	1.902	0.129
	الانحراف المعياري	0.76	0.96	1.13	0.77		
العودة إلى أراضي 1948 مع التعويض المادي والمعنوي	الوسط الحسابي	4.31	3.94	3.72	3.88	*5.511	0.001
	الانحراف المعياري	0.98	1.08	1.43	1.23		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الاستيطان تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

اعتماداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان قامت الباحثة بدراسة أثر المتغيرات الشخصية الجنس، العمر، مستوى دخل الأسرة عليها.

أ. الجنس

استخدمت الباحثة اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان تعزى للجنس. جدول رقم (28) يعرض نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين والتي تظهر أن ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان الأربعة المطروحة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بالنسبة لمتغير الجنس، باستثناء سيناريو تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتوجه لداخل إسرائيل حيث يزداد ترتيب الذكور على الإناث في هذا السيناريو بمقدار 0.206 نقطة وبشكل دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الاستيطان تعزى إلى متغير الجنس بشكل عام، إلا أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو سيناريو تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتواجد لداخل إسرائيل لصالح الذكور.

ويعزى ذلك لأن الذكور يرون أن تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتوجه لداخل إسرائيل هو تصور مقبول جداً لديهم حيث بهذا التوجه يضمنون أنهم قد حصلوا على جزء مما قد سلب منهم من حقوقهم وأراضيهم فهذا يعتبر كاف إلى حد ما بالنسبة لهم، لأن الانسحاب والتوجه إلى أراضي 1948م للعيش بها قد يخفف من وطأة الاستيطان المتوغلة في الضفة المحتلة، ويحسن من ظروفهم وحياتهم المعيشية الصعبة.

جدول رقم (28)

اختبار ت للفرق بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان بحسب الجنس

السيناريو	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار "ت"	القيمة الاحتمالية
تفكيك المستوطنات بالكامل	ذكر	209	4.52	1.16	0.072-	0.645-	0.519
	أنثى	197	4.59	1.09			
القبول بتفكيك بعض المستوطنات الكبرى	ذكر	209	3.35	0.94	0.082-	0.865-	0.387
	أنثى	197	3.44	0.98			

الموجودة في أماكن مهمة لتواجد الفلسطينيين							
تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتوجه لداخل إسرائيل	ذكر	209	3.36	0.97	0.206	*2.129	0.034
	أنثى	197	3.16	0.98			
استمرار الوضع القائم	ذكر	209	2.36	0.87	.059	0.672	0.502
	أنثى	197	2.30	0.90			

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

ب. العمر

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار إذا ما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان بحسب متغير العمر كما هو مبين في جدول رقم (29). تظهر النتائج أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان بحسب العمر عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

حيث من النتائج يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان من حيث العمر، لجميع الأعمار متقاربة في التوجه نحو هذه القضية وسيناريوهات المقدمة لحلها. أي لا يشكل العمر أي فارق بالنسبة لقضية الاستيطان، فتوجهات اللاجئين لهذه القضية واحد لدى جميع الأعمار باختلافها.

جدول رقم (29)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان بحسب العمر

السيناريو		العمر			قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		30- 18عاماً	40- 31عاماً	أكثر من 40 عاما		
تفكيك المستوطنات بالكامل	الوسط الحسابي	4.51	4.73	4.35	2.376	0.094
	الانحراف المعياري	1.20	0.82	1.31		
القبول بتفكيك بعض المستوطنات الكبرى الموجودة في أماكن مهمة لتواجد الفلسطينيين	الوسط الحسابي	3.33	3.47	3.51	1.270	.282
	الانحراف المعياري	1.03	0.78	0.97		
تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتوجه لداخل إسرائيل	الوسط الحسابي	3.25	3.30	3.25	0.100	0.905
	الانحراف المعياري	1.04	0.81	1.04		
استمرار الوضع القائم	الوسط الحسابي	2.32	2.38	2.33	0.189	0.828
	الانحراف المعياري	0.90	0.81	0.97		

ت. مستوى دخل الأسرة

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان تعزى لمستوى دخل الأسرة استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (30). تظهر النتائج أنه لا توجد هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين

متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان بحسب مستوى دخل الأسرة. باستثناء سيناريو استمرار الوضع القائم حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن فئة الدخل (أقل من 500 شيكل) تقبل بشكل أقل سيناريو استمرار الوضع القائم مقارنة ببقية فئات الدخل.

أظهرت النتائج أنه لا توجد هناك دالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسطات ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان من متغير الدخل باستثناء سيناريو واحد وهو استمرار الوضع القائم حيث أظهرت نتاج اختبار ننيفيروني أن فئة الدخل الأقل من [500 شيكل] يقبلون بشكل أقل استمرار الوضع القائم مقارنة بباقي فئات الدخل، لأن هذه الفئة هي الأكثر تضرراً وهي أكثر الفئات التي عانت وما زالت تعاني من هذا الوضع، حيث الكثير من العمال الفلسطينيين منعوا من الدخول إلى إسرائيل للعمل بها فأصبح هناك الكثير من العاطلين عن العمل وهم يرغبون بالذهاب إلى الداخل للعمل هناك بغض النظر عن إسرائيل كونها دولة احتلال، فوضعهم السيئ فرض عليهم هذا، هذا التفكير وأكثر من ذلك حتى يتخلصوا من القيود المفروضة عليهم، وقلة حصولهم على أدنى عمل يوفر لهم قوت يومهم، فاستمرار الوضع القائم سيساعد من ازدياد سوء أوضاعهم أكثر وأكثر.

جدول رقم(30)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان بحسب مستوى دخل الأسرة

السيناريو		مستوى دخل الأسرة				قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		أقل من 500 شيكل	501 - 1500 شيكل	1501 - 3000 شيكل	أكثر من 3000 شيكل		
تفكيك المستوطنات بالكامل	الوسط الحسابي	4.66	4.49	4.44	4.54	0.859	0.462
	الانحراف المعياري	1.04	1.15	1.28	1.07		
القبول بتفكيك بعض المستوطنات الكبرى الموجودة في أماكن مهمة لتواجد الفلسطينيين	الوسط الحسابي	3.39	3.36	3.40	3.51	0.268	0.848
	الانحراف المعياري	0.91	1.00	1.07	0.81		
تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتوجه لداخل إسرائيل	الوسط الحسابي	3.33	3.22	3.19	3.27	0.442	0.723
	الانحراف المعياري	0.97	0.98	0.99	1.03		
استمرار الوضع القائم	الوسط الحسابي	2.16	2.53	2.38	2.29	*4.445	0.004
	الانحراف المعياري	0.68	1.00	0.94	0.96		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية القدس تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

اعتماداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس قامت الباحثة بدراسة أثر المتغيرات الشخصية الجنس، العمر، مستوى دخل الأسرة عليها.

أ.الجنس

استخدمت الباحثة اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس تعزى للجنس. جدول رقم (31) يعرض نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين والتي تظهر أن ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس الخمسة المطروحة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بالنسبة لمتغير الجنس. (تبرير)

أثبتت النتاج أن قضية القدس غير دالة إحصائياً عند مستوى دالة ($\propto$=0.05) بالنسبة لمتغير الجنس، حيث الدلالة بالنسبة لمتغير الجنس (ذكر وأنثى) متساوية وغير معبرة عن أهمية هذه القضية مع التوضيح أن الجنس لا يشكل فارقاً لدى توجهات اللاجئين نحو قضية القدس، فالجنس بنوعيه ذكر وأنثى يعي ومهتم بقضية القدس ولديه ميول كثيرة بأهميتها.

أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية القدس تعزى إلى متغير الجنس

جدول رقم (31)

اختبار ت للفرق بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس بحسب الجنس

السيناريو	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسطين	قيمة اختبار "ت"	القيمة الاحتمالية
السيادة الفلسطينية على كل القدس بما في ذلك الأحياء اليهودية غرب حدود عام 1967	ذكر	202	4.14	1.09	0.085	0.794	0.427
	أنثى	187	4.05	1.01			
السيادة الإسرائيلية على القدس كاملة مع السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة	ذكر	202	1.99	1.14	0.009-	0.084-	0.933
	أنثى	187	2.00	1.20			
السيادة الفلسطينية فقط على المسجد الأقصى والكنائس المجاورة	ذكر	202	3.06	0.87	0.026	0.295	0.768
	أنثى	187	3.04	0.93			
الوصاية الأردنية على القدس	ذكر	201	2.03	1.15	0.093	0.868	0.386
	أنثى	187	1.94	0.96			
السيادة الفلسطينية على جميع الأحياء العربية شرق القدس بما في ذلك المسجد الأقصى والكنائس المجاورة	ذكر	202	3.79	1.28	0.159-	1.205-	0.229
	أنثى	187	3.95	1.33			

ب. العمر

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار إذا ما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس بحسب متغير العمر كما هو مبين في جدول رقم (32). تظهر النتائج انه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس بحسب العمر عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

ويرجع ذلك إلى أن قضية القدس شكلت أهمية ومقارنة لدى جميع الفئات العمرية من الصغر حتى الشيخوخة، ولم تكن تختلف من عمر إلى عمر آخر بل تقاربت في جميع السيناريوهات لدى جميع الأعمار، وذلك يعكس المكانة الدينية والمقدسة التي تحتلها القدس لدى الجميع.

جدول رقم (32)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس بحسب العمر

السيناريو		العمر			قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		18-30 عاماً	31-40 عاماً	أكثر من 40 عاما		
السيادة الفلسطينية على كل القدس بما في ذلك الأحياء اليهودية غرب حدود عام1967	الوسط الحسابي	4.06	4.23	3.98	1.385	0.252
	الانحراف المعياري	1.10	0.90	1.17		

السيادة الإسرائيلية على القدس كاملة مع السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة	الوسط الحسابي	2.03	1.99	1.81	0.734	0.481
	الانحراف المعياري	1.24	1.09	0.95		
السيادة الفلسطينية فقط على المسجد الأقصى والكنائس المجاورة	الوسط الحسابي	3.06	2.96	3.23	1.630	0.197
	الانحراف المعياري	0.89	0.91	0.89		
الوصاية الأردنية على القدس	الوسط الحسابي	2.06	1.83	2.04	1.785	0.169
	الانحراف المعياري	1.09	0.97	1.12		
السيادة الفلسطينية على جميع الأحياء العربية شرق القدس بما في ذلك المسجد الأقصى والكنائس المجاورة	الوسط الحسابي	3.78	4.01	3.94	1.263	0.284
	الانحراف المعياري	1.35	1.22	1.26		

ت. مستوى دخل الأسرة

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس تعزى لمستوى دخل الأسرة استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (33). وتظهر النتائج أنه توجد هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات رتب سيناريوهات السيادة الإسرائيلية على القدس كاملة مع السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة و السيادة الفلسطينية على جميع الأحياء العربية شرق القدس بما في ذلك المسجد الأقصى والكنائس المجاورة بحسب مستوى دخل الأسرة. حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن فئة الدخل (أقل من 500 شيكل) تقبل بشكل أقل سيناريو السيادة الإسرائيلية على القدس كاملة مع السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، وتقبل بشكل أكبر سيناريو السيادة الفلسطينية على جميع الأحياء العربية شرق القدس بما في ذلك المسجد الأقصى والكنائس المجاورة مقارنة ببقية فئات الدخل، ويمكن تفسير اتجاه هذه الفئة هو انشغالها التام في تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم أوصلهم إلى مرحلة القبول بأي طرح في مقابل تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، في ظل عدم اكتراث القيادات الفلسطينية لهم ولحياتهم.

جدول رقم (33)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس بحسب مستوى دخل الأسرة

السيناريو		مستوى دخل الأسرة				قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		أقل من 500 شيكل	501 - 1500 شيكل	1501 - 3000 شيكل	أكثر من 3000 شيكل		
السيادة الفلسطينية على كل القدس بما في ذلك الأحياء اليهودية غرب حدود عام1967	الوسط الحسابي	3.94	4.19	4.27	4.10	2.062	0.105
	الانحراف المعياري	1.04	1.08	1.00	1.08		
السيادة الإسرائيلية على القدس كاملة مع السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة	الوسط الحسابي	1.75	2.03	2.30	2.28	*4.614	0.003
	الانحراف المعياري	1.15	1.15	1.10	1.22		
السيادة الفلسطينية فقط على المسجد الأقصى والكنائس المجاورة	الوسط الحسابي	3.10	3.02	3.06	2.98	0.316	0.814
	الانحراف المعياري	0.76	0.96	1.11	0.80		
الوصاية الأردنية على القدس	الوسط الحسابي	2.09	2.02	1.78	1.83	1.658	0.176
	الانحراف المعياري	0.92	1.12	1.19	1.11		
السيادة الفلسطينية على جميع الأحياء العربية شرق القدس بما في ذلك المسجد الأقصى والكنائس المجاورة	الوسط الحسابي	4.10	3.74	3.61	3.83	*2.977	0.032
	الانحراف المعياري	1.31	1.25	1.30	1.36		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية المياه تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

اعتماداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه قامت الباحثة بدراسة أثر المتغيرات الشخصية الجنس، العمر، مستوى دخل الأسرة عليها.

أ. الجنس

استخدمت الباحثة اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه تعزى للجنس. جدول رقم (34) يعرض نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين والتي تظهر أن ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان الأربعة المطروحة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بالنسبة لمتغير الجنس.

أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية المياه تعزى إلى متغير الجنس.

أي أن الجنس سواء ذكر أو أنثى كان لديه نفس التوجه، ولم تظهر النتائج أي فروق بين الجنسين بل كانت متقاربة بينهم، وذلك يعني أن التوجهات في المجتمع الفلسطيني لدى الجنسين متقاربة، وأيضاً كون رفح مدينة حدودية فتعاني بشكل خاص من ملوحة المياه وشحها وبالتالي يعاني منها الذكر والأنثى بشكل سواء، إلى جانب ارتفاع نسبة التعليم الجامعي والمهني في هذه المدينة لدى الجنسين فأصبحت الأنثى تخرج للتعليم ومن ثم لسوق العمل وللمشاركة بكافة مناحي الحياة، مما زاد من مستوى وعيها بأهمية الحصول على المياه مثلها مثل الذكر فهو ضروري للحياة.

جدول رقم (34)

اختبار ت للفرق بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه بحسب الجنس

السيناريو	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار "ت"	القيمة الاحتمالية
السيطرة الفلسطينية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للإسرائيليين بالانتفاع منها	ذكر	196	4.60	0.78	0.044	0.535	0.593
	أنثى	190	4.55	0.85			
السيطرة الإسرائيلية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للفلسطينيين بالانتفاع منها	ذكر	196	2.55	0.88	0.004	0.042	0.967
	أنثى	190	2.55	0.83			
اقتسام المياه بالتساوي بين كل من الفلسطينيين و الإسرائيليين	ذكر	196	3.38	0.85	0.051	0.603	0.547
	أنثى	190	3.33	0.82			
وضع موارد المياه تحت إدارة أو وصاية دولية تتيح للجانبين بالاستفادة من هذه المياه	ذكر	196	3.46	0.92	0.0778-	0.803-	0.422
	أنثى	190	3.54	0.98			

ب. العمر

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار إذا ما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه بحسب متغير العمر كما هو مبين في جدول رقم (35). تظهر النتائج انه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه بحسب العمر عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) باستثناء رتب سيناريو اقتسام المياه بالتساوي بين كل من الفلسطينيين و الإسرائيليين، حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن الفئة العمرية (أكبر من 40 عاماً) تقبل بشكل أكبر سيناريو اقتسام المياه بالتساوي بين كل من الفلسطينيين و الإسرائيليين مقارنة ببقية الفئات العمرية. وذلك يرجع إلى الفترة الزمنية التي عانت منها هذه الفئة العمرية كونها عاصرت الاحتلال منذ أكثر من 20 عاماً وشهدت كافة ممارساته فترى أن التعايش السلمي مع إسرائيل باقتسام المياه هو أنسب بحل كونه يرضي الطرفين وفي نفس الوقت يسمح للفلسطينيين بالحصول على القدر الكافي من المياه، وأن أي تطلعات للسيطرة على كافة الكاملة على المياه منذرة بالفشل لأن الكيان المحتل لن يسمح بذلك، وهذه الفئة ناضجة بشكل كافٍ إلى أن تفكر بالعقل وليس بالعاطفة، فإسرائيل مسيطرة على كافة موارد المياه فلو تم التواصل إلى حل باقتسام المياه بين الطرفين فذلك سيعود بالشيء الجيد على الفلسطينيين، ومن ثم

ستكون الاستفادة كاملة من حقه المياه، وهذا ما جعل الفئة الأكبر من 40 عاماً تؤيد هذا السيناريو.

جدول رقم (35)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه بحسب العمر

السيناريو		العمر			قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		18 -30 عاماً	31 -40 عاماً	أكثر من 40 عاما		
السيطرة الفلسطينية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للإسرائيليين بالانتفاع منها	الوسط الحسابي	4.55	4.67	4.46	1.338	0.264
	الانحراف المعياري	0.81	0.80	0.85		
السيطرة الإسرائيلية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للفلسطينيين بالانتفاع منها	الوسط الحسابي	2.58	2.54	2.42	0.720	0.487
	الانحراف المعياري	0.93	0.76	0.71		
اقتسام المياه بالتساوي بين كل من الفلسطينيين و الإسرائيليين	الوسط الحسابي	3.32	3.28	3.67	*4.068	0.018
	الانحراف المعياري	0.83	0.80	0.91		
وضع موارد المياه تحت إدارة أو وصاية دولية تتيح للجانبين بالاستفادة من هذه المياه	الوسط الحسابي	3.51	3.50	3.46	0.066	0.936
	الانحراف المعياري	0.97	0.92	0.94		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

ت. مستوى دخل الأسرة

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه تعزى لمستوى دخل الأسرة استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (36). تظهر النتائج أنه لا توجد هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه بحسب مستوى دخل الأسرة.

وذلك يعزى إلى كون محافظة رفح محافظة ومدينة حدودية ومعظمها مخيمات تستخدم مياه الوكالة المالحة والغير صالحة للاستخدام، وأيضاً يقومون بشراء المياه الحلوة ممن يمتلكون آباراً عذبة للمياه، فجميع مستويات الدخل حقاً تعاني من نفس الأزمة وتتساوى في هذه المعاناة من كافة مستويات الدخل المختلفة، فالمياه تشكل أهمية لجميع مستويات الدخل لأنها أساس الحياة لديهم وفي متناول الجميع، يتضح هنا أن الدخل لا يشكل فارقاً لدى توجيهات اللاجئين في محافظة رفح نحو قضية المياه.

جدول رقم (36)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه بحسب مستوى دخل الأسرة

السيناريو	مستوى دخل الأسرة				قيمة ف	القيمة الاحتمالية
	أقل من 500 شيكل	501 - 1500 شيكل	1501 - 3000 شيكل	أكثر من 3000 شيكل		

الكاملة الفلسطينية السيطرة إمكانية مع المياه موارد على للإسرائيليين السماح منها بالانتفاع	الوسط الحسابي	4.69	4.52	4.48	4.49	1.636	0.180
	الانحراف المعياري	0.72	0.81	0.89	0.97		
الكاملة الإسرائيلية السيطرة إمكانية مع المياه موارد على بالانتفاع للفلسطينيين السماح منها	الوسط الحسابي	2.51	2.58	2.63	2.44	0.566	0.637
	الانحراف المعياري	0.79	0.95	0.88	0.72		
بين بالتساوي المياه اقتسام و الفلسطينيين من كل الإسرائيليين	الوسط الحسابي	3.26	3.42	3.36	3.46	1.045	0.373
	الانحراف المعياري	0.82	0.81	0.90	0.85		
تحت المياه موارد وضع تتيح دولية وصاية أو إدارة هذه من بالاستفادة للجانبين المياه	الوسط الحسابي	3.53	3.44	3.51	3.62	0.408	0.747
	الانحراف المعياري	0.89	0.99	1.05	0.88		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

خاتمة

حاولت هذه الكتاب التعرف على اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم، من خلال دراسة حالة محافظة رفح، وكان هدف الدراسة معرفة ثبات وتغيرات مواقف اللاجئين نحو قضايا الحل النهائي – الدائم. واللاجئين هم جزء من المشكلة والحل في آن واحد، فهم المستطلعين وأحد أهم قضايا الحل النهائي كلاجئين. ومن خلال الدراسة نؤكد بأن اللاجئين الفلسطينيين رغم معاناتهم التي أستمرت لأكثر من سته عقود، لازالوا ثابتين على حقوقهم السياسية والتاريخية، بالرغم من قبولهم في الحل المرحلي وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م. فقد مثلت قضية القدس على وجه التحديد الثبات في المواقف الفلسطينية رغم كل الصعوبات التي واجهها الفلسطينيون من قبل الاحتلال الإسرائيلي، فهم لا يقبلون بعاصمة للديار الفلسطينية غيرها.

وعلى مستوى أقرانهم من اللاجئين، فقد أصر المستطلعين على عودة اللاجئين إلى فلسطين وإن كانت العودة إلى حدود عام 1967م كمرحلة أولى، فهم يرفضون كل عروض التعويض والإسكان والتعويض والجنسيات الأخرى. وهذا يدل على ثبات الفلسطينيين عند حقوقهم السياسية والتاريخية برغم شراسة الاحتلال وعدوانه المستمر على الفلسطينيين في كافة محافظات الوطن. وأكد اللاجئين الفلسطينيين بأن الاحتلال يستنزف الموارد البيئة الفلسطينية ولا سيما المياه، وهذا يتطلب من القيادة السياسية العمل على وقف الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية.